البحث الثالث والثلاثون

ابن أبي العافية وآراؤه النحوية والصرفية

إعداد

د / بشيري عبد المعطي سيد درويش

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر (فرع أسيوط)

لجنة التحكيم

أ.د / محمد حسن يوسف عضو اللجنة العلمية الدائمة

أ.د / على أحمد طلب عضو اللجنة العلمية الدائمة

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين الذي بدأ بالإحسان ، وأحسن خلق الإنسان ، واختصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، وجعل له من العقل الصحيح والكلام الفصيح مُنْبئاً عن نفسه ، ومخبراً عما وراء شخصه ، والصلاة والسلام على خير من أوحى إليه ، حبيب الله أبي القاسم محمد بن عبد الله ذي اللواء المرفوع المثبت بالعصمة المؤيد بالحكمة النبي الأمي المكتوب في التوراة والإنجيل ، وعلى آله الأطهار ، وخلفائه الأبرار وعلى جميع المهاجرين والأنصار .

وبعد ،

فلقد كان لنحاة الأندلس أثر بارز ، ودور ظاهر في ركب الحياة العلمية ، وقد اتخذ هذا النشاط طابعاً خاصاً وسمة متميزة ، وإن غلبت عليه سمة المذهب البصري .

وقد حفل تاريخ النحو الأندلسي بالجلة من العلماء الذين قدموا للدراسات النحوية واللغوية خدمات جليلة لا تجهل ولا تنكر ، وأسهموا في ذلك إسهاماً جاداً سجله لهم التاريخ ، وحفلت به مصنفاتهم المأثورة ، ودلت عليه أراؤهم التي وجدت مبثوثة في تضاعيف بعض المصادر .

ومن هؤلاء الأعلام ، أبو عبد الله محمد بن أبي العافية النحوي الإشبيلي المقرئ الذي عاش حياته كلها للنحو وبه ، وكانت له فيه مدارسات ومساجلات ، وكانت له اليد الطولى في تشييد صرح النحو الأندلسي ، ومن العلماء المجيدين الذين لم يكن لهم حظ التأليف ، حيث لم أعثر على كتب له في المكتبة العربية ، كما طوته يد النسيان ، وأخفى عليه مر الزمان ؛ حتى قلّ ذكره في الخالفين ، وضاع رسمه بين الكثيرين من الملقبين بلقبه ، حتى ترجم له أكثر محققي كتب التراث بغير شخصه .

وإذا كان تراث ابن أبي العافية لم يصل إلينا ، فإن بعض المراجع حملت آراءه وأقواله التي دلت على مكانته ، وعلو كعبه في علم العربية وتفرده في ذلك ، ومخالفته لجمهور النحويين في بعض آرائه .

ومن هذه المؤلفات مؤلفات أبي حيان النحوية ، والتي تعد أكثر المؤلفات التي حملت آراء صاحبنا ، فقمت باستقرائها ، جامعاً آراء ابن أبي العافية النحوية والصرفية منها ، ثم قمت بتصنيفها ودراستها دراسة نحوية وصرفية .

وقد هدف هذا البحث إلى أمرين مهمين :

أولهما : إماطة اللثام عن هذا النحوي العظيم الذي نسى اسمه في زحام نحاة الأندلس ، ونسبت آراؤه لغيره ممن ذاع اسمهم ، وبقيت آثارهم المكتوبة .

ثانيهما : إبراز جهوده النحوية والصرفية ــ عند أبي حيان ــ بجمعها وإلقاء الضوء عليها ، وبسط الحديث فيها دراسة وتحليلاً ، وبيان موقف النحويين منها .

وقد اشتمل البحث على ثلاثة فصول تسبقهما مقدمة ، وتمهيد وتقفوهما خاتمة ، وفهارس فنية .

أما المقدمة : فقد تناولت فيها أهمية الموضوع ، والأسباب التي دفعتني إلى اختياره .

وأما الفصل الأول : " ابن أبي العافية ، حياته ومذهبه النحوي " فقد تضمن الحديث في الترجمة له عن :

١ ــ اسمه وكنيته
٢ ــ مولده ووفاته
٣ ــ خلط وتوضيح
٤ ــ موطنه ونشأته
٥ ــ شيوخه
٦ ــ أقرانه ومعاصروه
٧ ــ تلاميذه
٨ ــ مكانته العلمية
٩ ــ مذهبه النحوي .
١٠ ــ النشاط النحوي في الأندلس في عصر ابن أبي العافية .

وأما الفصل الثاني : " آراء ابن أبي العافية النحوية " فقد تضمن الحديث عن دراسة الآراء النحوية له بعد تصنيفها على النحو التالي :

أولاً : له رأيان في المفردات .

ثانياً : آراؤه الثمانية في التراكيب .

ثالثاً : في العوامل (أربع مسائل) .

وأما الفصل الثالث : آراء ابن أبي العافية الصرفية فقد تضمن الحديث عن اثنين من آرائه الصرفية .

وأما الخاتمة : فقد تناولت فيها أهم النتائج التي خرجت بها من هذا البحث .

ولعلي بهذا العمل المتواضع أكون قد كشفت عن شخصية مهمة من علماء النحو ، وعلم من أعلام الأندلس الذين أسهموا بجهود طيبة في خدمة اللغة والذود عنها ، والذين يستحقون أن يحظوا بعناية الباحثين واهتمام الدارسين .

وبعدُ ، فإن كنت قد وفقت فذلك الفضل من الله وحده ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني قد اجتهدت والخيرَ أردت ، ومن اجتهد فأصاب فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد .

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " (٨٨ هود)

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أقدم الشكر الجزيل والثناء الجم لأساتذتي وشيوخي الذين قاموا بتربيتي وتعليمي وإرشادي .

والله أسأل أن يجزيهم عني خير الجزاء

أسيوط في :

الخميس ١٢ رجب ١٤٢٨ هـ

٢٦ يوليو ٢٠٠٧ م

الباحث

د / بشيري عبد المعطي سيد درويش

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر ــ فرع أسيوط

الفصـــل الأول

ابن أبي العافية حياته ومذهبه النحوي

ويحتوي على :

١ ــ اسمه وكنيته .

٢ ــ مولده ووفاته .

٣ ــ *خلط وتوضيح* .

٤ ــ موطنه ونشأته .

٥ ــ شيوخه .

٦ ــ أقرانه ومعاصروه .

٧ ــ تلاميذه .

٨ ــ مكانته العلمية .

٩ ــ مذهبه النحوي .

١٠ ــ النشاط النحوي في الأندلس في عصر ابن أبي العافية .

ابن أبي العافية النحوي

اسمه وكنيته :

هو محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإمام بجامع إشبيلية ، يكنى أبا عبد الله [1].

قال عنه القفطي : " نحوي مشهور " [2] .

وقال عنه صلاح الدين الصفدي : " المقرئ الإشبيلي محمد بن أبي العافية أبو عبد الله الإشبيلي كان بارعاً في النحو واللغة " [3] .

مولده ووفاته :

تكاد تجمع كتب التراجم على عدم تحديد سنة مولده ، وأجمعت على وفاته سنة (٥٠٩ هـ) [4] .

وشذ عن ذلك ابن عبد الملك ، إذ جعل مولده سنة (٥٠٧ هـ) ووفاته سنة (٥٨٣ هـ) ، وهو ما لا يعقل ولا يقبل بحال ، إذ أجمعت المصادر على أخذه عن : أبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري المتوفى سنة (٤٧٦ هـ) [5] ، من ناحية ، واقتران اسمه بابن الأخضر المتوفى سنة (٥١٤) [6] ، من ناحية أخرى ، وأغلب الظن أن ابن عبد الملك قد خلط بين صاحبنا وبين الكَتَنْدي الشاعر [7] .

وكذلك خلط بين النحويّ والشاعر صاحب (الإنباه) في موضع ترجمته في : الكنى والألقاب ، حيث قال : " ابن العافية النحوي الأندلسي : نحوي مشهور هناك ، قد كان في المائة

---

(١) ينظر : الصلة لابن بشكوال ٥٧٠ / ٥٧١ ، ترجمة رقم ١٢٥٧ .

(٢) إنباه الرواة ٣ / ٧٣ ، ترجمة ٦٠٣ .

(٣) الوافي بالوفيات ـ صلاح الدين الصفدي ٣ / ١٨٠ ، ترجمة ١١٥٨ ، دار النشر فيسبادن ، طبعة ثانية ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٤ م .

(٤) ينظر : الصلة لابن بشكوال / ٥٧٠ ، ٥٧١ ، والإنباه ٣ / ٧٣ ، والوافي بالوفيات ٣ / ١٨٠ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٥٦ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ١٧٤ .

(٧) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكَتَنْدي ، الإلبيري الأصل ، ولد سنة ست وخمسمائة ، ومات بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة .
ينظر : بغية الوعاة ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

السادسة للهجرة النبوية ، وكان مشتهراً في تلك الجهات ، أخذ عنه علماء ذلك الأوان ، واستفادوا منه ، وذكروا كلامه في مجامعهم ومصنفاتهم ... " [1] .

فكل الأوصاف السابقة التي قيلت في صاحبنا صادقة إلا قوله : " قد كان في المائة السادسة ، وصاحبنا لم يدرك منها سوى بضع سنين ، وربما كان المذكور في باب الكنى والألقاب غير صاحبنا وغير الشاعر .

وبذلك يكون القفطي قد ذكر في (إنباهه) اثنين من أبناء أبي العافية ، وتكون إحالته السابقة غير دقيقة .

والذي يبدو لي مما سبق أن ابن أبي العافية النحويّ كان مولده حول منتصف القرن الخامس الهجري وذلك لما يلي :

أولاً : إجماع من ترجموا له ــ كنحوي إشبيلي ــ على أخذه عن الأعلم ، مع إجماعهم على أن وفاته سنة (٥٠٩ هـ) [2] .

ثانياً : معاصرة صاحبنا لابن الأخضر المتوفى في سنة (٥١٤ هـ) ، وورود مسائل نحوية بينهما [3] وأخذ بعض الناس عنهما [4] ، وذكرهما في كتب النحو مقترنين [5] ، بالإضافة إلى اشتراكهما في الأخذ عن الأعلم [6] .

ثالثاً :جريان مسألة نحوية بينه وبين ابن الباذش المولود(٤٤٤هـ) والمتوفى سنة (٥٢٨ هـ)[7].

لهذه الأسباب ولغيرها أرجح أن يكون ميلاد صاحبنا سنة (٤٥٠هـ) ، أو قبلها ، أو بعدها بقليل ، والتسليم بوفاته سنة (٥٠٩هـ) حيث لا يوجد معارض في ذلك .

---

(١) إنباه الرواه ٤ / ١٨٩ .

(٢) ينظر : الصلة ٥٧٠ ، ٥٧١ ، والإنباه ٣ / ٧٣ ، والوافي ٣ / ١٨٠ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل (٧٦٩ هـ) ، ١ / ٣٨٠ ، ٣٨١ ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ بيروت ، الطبعة ١٤ ، ١٣٨٤ هـ ــ ١٩٦٤ م ، وشرح الصدور لشرح زوائد الشذور ــ البرماوي (٨٣١ هـ)ص ٢٧١، تحقيق د / المهدي إبراهيم عبد العال ــ التركي بطنطا ، طبعة أولى ١٩٩٥م.

(٤) ينظر : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ــ عبد الباقي عبد المجيد اليماني (٧٤٣ هـ) ٣٢٥ ، تحقيق د . عبد المجيد دياب ــ شركة الطباعة السعودية ــ الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦ م ، والبغية ١ / ٥٦٠ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ــ أبو حيان ، الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، ١ / ٥٠٥ ، تحقيق د / مصطفى أحمد النماس ــ مطبعة المدني القاهرة ــ أولى ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م .

(٦) ينظر : البغية ٢ / ١٧٤ .

(٧) ينظر : البغية ٢ / ١٤٢ .

خلط وتوضيح

ذكرت سابقاً أن ابن أبي العافية ظلم ممن ترجموا له ، حيث ترجم له باسم غيره ، فأكثر ما نجده في كتب التراجم أنه مترجم له باسم الكَتُنْديّ الشاعر ، والذي ارتضيه وأؤكده أن صاحبنا هو ما ترجم له ابن بَشْكُوال في الصلة [١] ، والقفطي في الإنباه [٢] ، والصفدي في الوافي بالوفيات [٣] كما سبق ، وذلك لما سبق من الأدلة في مولده ووفاته ويضاف إليها ما يلي :

أولاً : اتفاق كنيته مع كنية النحوي الذي يذكر في كتب النحاة ، فهذا أبو حيان يقول في (التذييل)[٤] ، ومن أئمة بلادنا أبو عبد الله بن أبي العافية ، ويقول[٥] ، وهذا تعليل الأستاذ أبي عبد الله بن أبي العافية ، أما من ترجم له السيوطي فكنيته أبو بكر[٦] .

ثانياً : لم يذكر السيوطي فيمن ترجم له أنه أخذ عن الأعلم ، وهو ما نص عليه بعض النحويين بقوله : ابن أبي القافية تلميذ الأعلم [٧] .

ثالثاً : أن من نص أصحاب التراجم عليهم ــ كتلاميذ للرجل ــ لم تتجاوز وفياتهم الحقبة ما بين سنة (٥٤٠ هـ) وسنة (٥٦٢ هـ) [٨] ، وكلها لا يعقل معها أن يأخذوا عمن ولد سنة (٥٥٦ هـ) .

رابعاً : النص على أنه إشبيلي ، يقول المالقي : " وابن أبي العافية الإشبيلي المتأخر [٩] " ، ولا يظن أن وصفه بالمتأخر يبعده عن صاحبنا ، بل هو يؤكده ، فقد دأب نحويو الأندلس على وصف نحاة ما بعد القرن الرابع بالمتأخرين .

---

(١) ينظر : الصلة ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٢) والإنباه ٣٥ / ٧٣ .

(٣) والوافي ٣ / ١٨٠ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل لابن مالك ــ أبو حيان الأندلسي ــ الجزء الثاني / ٧٤٦ ، تحقيق د / سيد تقي ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٥) السابق ، تحقيق د / الشربيني أبو طالب ٤ / ٨١١ .

(٦) البغية ١ / ١٥٤ ، والوافي بالوفيات ٣ / ٢٣٢ .

(٧) المغني في تصريف الأفعال ــ محمد عبد الخالق عضيمة ١٤٣ ، دار الحديث ــ القاهرة ، طبعة ثانية ــ ١٣٨٢ هـ ــ ١٩٦٢ م .

(٨) الصلة لابن بشكوال ، ص ٥٧٠ .

(٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني ــ المالقي (٧٠٢ هـ) تحقيق أحمد محمد الخراط ص ١٤٩ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ .

قال أبو حيان : " وذهب قوم من المتأخرين منهم الأعلم وابن أبي العافية " [1] ، فالجمع بين صاحبنا وبين الأعلم في وصف المتأخرين يؤكد ذلك ، فضلاً عن علاقة التلمذة والأستاذية بينهما .

خامساً : جاء اسمه مقروناً بوصف النحوي في مثل : محمد بن أبي العافية النحوي [2] ، والنحوي الأندلسي [3] ، ومن كبار نحاة الأندلس [4] ،وهو ما لم يرد في المترجم له عند السيوطي.

وبعد ، فابن أبي العافية الذي يتردد اسمه على ألسنة النحاة وفي كتب النحو هو محمد بن أبي العافية النحو الإشبيلي المتوفى سنة (٥٠٩ هـ) .

نشأته وموطنه :

لم تذكر لنا كتب التراجم عن هذه الناحية ، إلا أننا نلمح منها أن صاحبنا لم يغادر الأندلس ، وإن تنقل بين ربوعها شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ، فنجده آنا المقرئ الإمام بجامع إشبيلية[5]، وهي غربي قرطبة ، بينهما ثلاثون فرسخاً [6]، وآنا نجده إمام جامع بلنسية [7]، وهي شرقي قرطبة ، وأهلها خير أهل الأندلس ، ويسمون عرب الأندلس [8] .

وكل من المدينتين كانت حاضرة عظيمة من حواضر الأندلس ، سعدت بإمارة من إمارات الطوائف ومملكة من ممالكها ، وخاصة إشبيلية التي كانت من حيث الرقعة الإقليمية والزعامة السياسية ، والقوة العسكرية أهم دول الطوائف وأعظمها شأناً ، وكان للأدب والشعر بها دولة

---

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٤١٦ .

(٢) ينظر : الصلة ص ٥٧٠ .

(٣) إنباه الرواة ٤ / ١٨٩ .

(٤) ارتشاف الضرب ١ / ٥٠٥ .

(٥) ينظر : الصلة ص ٥٧٠ ، والإنباه ٣ / ٧٣ .

(٦) ينظر: معجم البلدان ــ ياقوت ١ / ١٩٥، دار صادر بيروت ، ١٣٧٦ هـ ــ ١٩٥٧ م .

(٧) الوافي بالوفيات ٣ / ١٨٠ .

(٨) معجم البلدان ١ / ٤٩٠ .

زاهرة ، وكان أميرَها أبو عمرو بن عباد الملقب بالمعتضد من أهل الأدب البارع والشعر الرائع والمحبة لذوي المعارف ولأهل الأدب ، عنده سوق نافقة ، وله في ذلك همة عالية [١] .

وتلقيب صاحبنا بالإشبيلي والتصاق هذه النسبة به واقتران ذكره بها يجعلنا نجزم بأنه عاش معظم حياته بها ، وربما كانت وفاته بها ، وذلك لأن كتب التراجم لم تذكر لنا مكان وفاته ، ولكن اقتران ذكره بابن الأخضر الإشبيلي المتوفى بها [٢] ، يجعلنا نقرر بأنه توفى بها .

شيوخه :

لم تذكر لنا كتب التراجم من شيوخ ابن أبي العافية سوى أستاذه الأعلم [٣]، فقد اختص بالتلمذة له كاختصاص ابن جني بالفارسي ، وسيبويه بالخليل .

وكون صاحبنا يتتلمذ للأعلم وحده دون سواه أمر لا يسهل قبوله ، إذ لا يعقل أن يعيش ابن أبي العافية في إشبيلية وهي تموج بالعلم والعلماء ومختلف الثقافات ثم يكتفى بالأخذ عن الأعلم وحده ، ودليلنا على ذلك قول القفطي : " أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأديب وغيره " [٤] .

ثم يزيدنا تأكيداً أن ابن أبي العافية قد اشتهر بالإقراء والإمامة بجامعي : إشبيلية وبلنسية ، ولم يعرف عن الأعلم اختصاص بالقراءة والإقراء ، مما يدعونا إلى القول بأخذه القراءة عن أهل القراءة المجودين في عصره ، ومن هؤلاء : أبو عبد الله محمد بن شريح الرُّعَيْنِيّ الإشبيلي المقرئ النحوي المحقق ، ومؤلف كتابي : الكافي ، والتذكير في القراءات ، وتولى خطابة إشبيلية بلده إلى أن توفى سنة (٤٧٦ هـ) [٥] .

كما يؤيد ذلك ـ أيضاً ـ قول صاحب (البغية) عن قرينه ابن الأخضر الإشبيلي ناقلاً عن القاضي عياض : " وكان أكثر أخذه عن أبي الحجاج الأعلم " [٦] .

---

(١) ينظر : دولة الإسلام في الأندلس ـ محمد عبد الله عنان ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الثالثة (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

(٢) البغية ٢ / ١٧٤ .

(٣) ينظر : الصلة لابن بشكوال ص ٥٧٠ ، وإنباه الرواة ٣ / ٧٣ ، والوافي بالوفيات ٣ / ١٨٠ .

(٤) إنباه الرواة ٣ / ٧٣ .

(٥) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ـ ابن الجزري (٨٣٣ هـ) ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٣٣ م .

(٦) بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ١٧٤ .

فقوله : " أكثر أخذه " يدل على أخذه عن غير الأعلم ، ولكنه لم يذكر في ترجمته ـــ أيضاً ـــ سوى الأعلم .

كما يدلنا على ذلك ـــ أيضاً ـــ أن طريقة ابن أبي العافية في عرض مسائله النحوية تدل على أنه أخذ عن الأعلم في المقام الأول ، ولم يمنع أن يكون أخذ عن غيره .

أقرانه ومعاصروه :

لقد عاصر ابن أبي العافية مجموعة من العلماء كان لهم دور بارز في إرساء المذهب النحوي الأندلسي ، كما كان لهم باع طويل في معارف عصرهم وثقافاته ، ونذكر منهم من كان وثيق الصلة به لقاءً ومناقشات ومساجلات علمية ، أو مشاركة في التلقي عن أستاذه الأعلم ومنهم : ـــ

١ ـــ ابن الأخضر علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن الإشبيلي ، قال عنه السيوطي : كان مقدماً في العربية واللغة ، ديناً ذكيا ، ثقة ، ثبتاً ، أخذ عن الأعلم وعنه جماعة منهم القاضي عياض ... وكان أكثر أخذه عن أبي الحجاج الأعلم ... توفى بإشبيلية ليلة الخميس التاسع عشر من شهر رجب سنة أربع عشرة وخمسمائة " [1] .

وابن أبي العافية وابن الأخضر تصدرا للتدريس في إشبيلية ، واشترك الكثير من التلاميذ في الأخذ عنهما ، وجرت بينهما مناقشات ومسائل نحوية ، منها مسألة اللام الداخلة على مقصود الكلام بعد " إن " المخففة من الثقيلة ، فقد اختلفا فيها ، هل هي لام الابتداء ، كما قال ابن الأخضر أم هي لام أخرى فارقة كما قال ابن أبي العافية ؟ وسنوضح ذلك بالتفصيل في بابه من هذا البحث .

٢ ـــ علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام أبو الحسن الباذش ، كان أوحد زمانه إتقاناً ومعرفة وتفرداً بالعربية ومشاركة في غيرها ، حسن الخط كبير الفضل ، صنف شرح كتاب سيبويه ، وشرح المقتضب ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وشرح الجمل للزجاجي ، وشرح الكافي للنحاس ، ولد

---

[1] بغية الوعاة ٢ / ١٧٤ .

سنة أربع وأربعين وأربعمائة ومات بغرناطة ليلة الاثنين ثالث عشر المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة [1] .

وحفظت لنا كتب النحو مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الباذش في نحو قولنا : الهندان هما يخرجان ، هل يكون الفعل بالتاء حملاً على المعنى أم بالياء حملاً على لفظ الضمير ؟ فقال ابن أبي العافية : بالتاء ، وقال ابن الباذش : بالياء على ما سنفصله بعدُ من هذا البحث [2] .

٣ ــ محمد بن عبد الغني بن عمر بن عبد الله بن فندلة أبو بكر روى عن الأعلم الشنتمري ، وأبي علي الغساني ، وأبي مروان بن سراج ، قال عنه السيوطي : "شيخ مُسِنٌّ نحوي لغوي محدث، ولم يذكر له تاريخ وفاة " [3]، وذكر ابن بشكوال والضبي أنه توفى سنة (٥٣٣ هـ) [4] .

٤ ــ أبو الحسين بن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبد الله ، كان نحوياً ماهراً بارعاً أديباً ، سمع عن الأعلى كتاب سيبويه وعلي عبد الملك بن سراج ... وله آراء في النحو تفرد بها ، وخالف فيها جمهور النحاة ، وألف الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه ، ومقالة في الاسم والمسمى[5].

تلاميذه :

ذكرت لنا كتب التراجم كثيراً ممن أخذوا عن صاحبنا ، وذلك لأنه " كان من أهل المعرفة والأدب واللغة ، أخذ الناس عنه كثيراً .

قال عنه صاحب الإنباه : " نحوي مشهور ... أخذ عنه علماء ذلك الأوان واستفادوا منه وذكروا كلامه في مجامعهم ومصنفاتهم " [6] ، ونذكر من تلاميذه ما يلي :

---

(١) ينظر : المرجع السابق ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) ينظر : ص ٦٨ وما بعدها .

(٣) بغية الوعاة ١ / ١٦١ .

(٤) ينظر : الصلة ص ٥٥٢ ، وبغية الملتمس ، ص ٩٨ .

(٥) ينظر : البغية ١ / ٦٥٢ ، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، د/ محمد إبراهيم البنا " حياته " ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام (١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠ م) .

(٦) ينظر : إنباه الرواة ٤ / ١٨٩ .

١ ــ محمد بن مسعود أبو بكر الخشني الأندلسي الجياني النحوي المعروف بابن أبي الركبة قال عنه ياقوت : " نحوي عظيم من مفاخر الأندلس " [١] .

وقال عنه الزبير : " كان أستاذاً جليلاً نحوياً ، لغوياً ، عارفاً ديناً ، روى عن أبي علي الصدفي وأبي الحسين بن سراج وأخذ عن ابن أبي العافية وكان من أجل أصحابه وشرح كتاب سيبويه ... مات في النصف الأول من ربيع الأول سنة أربع وأربعين وخمسمائة " [٢] .

٢ ــ محمد بن عبد الملك بن محمد النحوي الشنتريني المعروف بابن السراج ، سكن إشبيلية وأخذ العربية عن ابن أبي العافية وابن الأخضر وغيرهما ، وله تصانيف منها كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ، وكتاب في العروض والقوافي ... توفى سنة (٥٥٠ هـ) [٣] .

٣ ــ خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن محمد بن عبد الله السكوني ، قال عنه ابن الزبير وابن عبد الملك وغيرهما : كان من ذوي البيوت العلمية فقيهاً حافظاً مقرئاً متقناً نحوياً ماهراً ورعاً فاضلاً ... مات ثاني أيام رمضان سنة سبع وخمسين وخمسمائة وقد ناهز الثمانين [٤] .

٤ ــ أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الله الأنصاري أبو العباس ، وقيل : أبو عبد الله الخروبي من أهل وادي آش ، قال ابن الزبير : كان فقيهاً جليلاً نحوياً لغوياً أديباً روى عن أبي الوليد بن رشد الجد (توفى سنة ٥٢٠ هـ) وأبي القاسم بن الحصار المقرئ وأبي عبد الله بن أبي العافية وأبي عبد الله المازري وغيرهم ... مات في جمادى الأولى سنة ثنتين وستين وخمسمائة " [٥] .

---

(١) معجم الأدباء ١٩ / ٥٤ ــ ٥٥ .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٤٤ .

(٣) إشارة التعيين ص ٣٢٥ .

(٤) بغية الوعاة ١ / ٥٦٠ ، ٥٦١ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٣٨٢ .

٥ ــ أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش . أخذ عن ابن أبي العافية وتردد عليه ، وأجاز له بعض المسائل وكتب له بخط يده ، قال ابن الباذش في كتابه : الإقناع في القراءات السبع : وسألت عن هذا أبا عبد الله محمد بن أبي العافية النحوي فأجازه لي ، وقال لي : قد قرئ في غير السبع ، وكتب لي بذلك خط يده بحضرتي" [١] .

مكانته العلمية :

لم يترك لنا ابن أبي العافية كتاباً متكاملاً في النحو ، أو في غيره ، بل كل ما جاء عنه نقول العلماء ، التي تدلنا وبصدق على شخصية فذة وعقلية مبتكرة ، تستطيع أن توازن وتحقق وتدقق ، وتخرج من بين الآراء برأي تختاره ، وتعلل له ، وتؤيده بالبرهان الساطع والدليل القاطع ، وإذا كانت كتب التراجم لم تحفظ لنا آثاراً له مكتوبة ، فإن ما تقله عنه أبو حيان وغيره يدلنا على شخصية متحمسة حريصة على بنات أفكارها ، معتزة بما تنتجه عصارة ذهنها فنرى في المنقول عنه ردوداً وحوارات واختيارات واستدراكات على الخصم ، كما ستذكره جلياً في طيات هذا البحث .

وإذا كان ابن أبي العافية قد حرمنا متعة القراءة له ، فإن تلاميذه الأوفياء قاموا بحق الرجل في تسجيل آرائه المهمة ، وذكروه بما هو أهله .

قال عنه الشرف بن أبي الفضل المرسي : " كان إماماً مشهوراً في وقته ، وعده أبو حيان في النكت الحسان من كبراء الأندلس [٢] وجعله في أكثر من موضع من كتبه الأخرى من أئمة بلاده [٣] ، مما يشهد على تفوق الرجل ، وعلو مكانته وريادته أهل زمانه علماً وثقافة وأدباً .

---

(١) الإقناع في القراءات السبع ــ ابن الباذش (٥٤٠ هـ) ١ / ٣٩٢ ، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش ــ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ، طبعة أولى ١٤٠٣ هـ ــ " وابن الباذش هذا ابن قرينه السابق " .

(٢) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ــ أبو حيان ص ٨٩ ، تحقيق د / عيد الحسين الفتلى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ طبعة أولى ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥ م .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٦٢٤ .

(مذهبه النحوي)

مما تجدر الإشارة إليه أن ما عثرنا عليه من آراء لابن أبي العافية لا تمثل النحو عنده تمثيلاً كاملاً ، إذ ليس بين أيدينا تأليف نحوي له ، وما جاءنا من آراء نحوية وصرفية عنه فهي ما نقلها النحاة عنه ومنهم : أبو حيان الذي كان له الفضل في تخليد ذكر الرجل ، وإحياء الكثير من آرائه التي اختفت وراء نسبتها للاحقين له فاشتهرت لهم واشتهروا بها دون وجه حق .

وفي حدود آرائه ومشاركته النحوية التي وصلتنا نستطيع القول : إنه في إطاره العام بصري النزعة ، فهو مشغول بتفسير كتاب سيبويه ، وتقوية آرائه بما يناسبها أو يشير إليها منه .

فنراه يوافق البصريين في إعرابهم : " قائماً " في نحو : هذا زيد قائماً " " حالاً " لا تقريباً كما يقول الكوفيون [1] .

ومما يدل ـــ كذلك ـــ على سيره في مضمار النحو البصري ذهابه إلى أن ألف " ذا " الإشارية أصلية ، كما يقول البصريون ، وليست بزائدة كما يقول الكوفيون [2] ، ولم يمنعه اعتداده بالنحو البصري من الانتقاء والاختيار والتمييز والمفاضلة بين أعلام البصرة ، فبينما نراه معتداً بآراء سيبويه ، ومقدراً لها نراه لا يمنع من مخالفته في إعراب الأسماء الستة ، ويذهب في علامة إعرابها مذهباً آخر يراه أنسب [3] .

كما يخالفه في اللام الواقعة بعد " إنْ " المخففة فيراها لاماً أخرى فارقة وليست لام الابتداء التي كانت مع المشددة [4] .

وتراه يتجاوز رأي المبرد والسيرافي ، ويأخذ برأي أبي علي الفارسي وابن جني في نحو قولهم : عرفت زيداً أبو من هو ؟ فيرى السيرافي أن جملة الاستفهام بدل من المنصوب قبلها ، ويرى

---

(١) ينظر : المنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ـــ أبو حيان الأندلسي ص ١٩٨ ، تحقيق سدني جليز ، نيوها فن بأمريكا (١٩٤٧ م) .

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٥٠٥ ، والمنهج السالك ص ٢٤ .

(٣) ينظر : المرجعين السابقين والبحث ص ٣٣ وما بعدها .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٩ .

المبرد أنها حال ، ويراها أبو علي وابن جني وابن أبي العافية مفعولاً ثانياً على تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى اثنين [1] .

كما نراه يخالف النحويين جميعاً ، ويركن إلى أهل المعاني والبيانيين في تفسير روايتي الرفع والنصب في قول أبي النجم[2] :

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيَار تَدَّعى ٠٠ عَليَّ ذنبا كلُّه لَمْ أَصْنَع [3]

---

(١) السابق ٣ / ٧٥ .

(٢) ديوان أبي النجم العِجْلي ص ١٣٢وهو من الرجز صنعه ، علاء الدين أغا النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م ، وينظر : الكتاب ١ / ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٤٠، ٢٤٢ ، ٢ / ٩٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ /٤٨٣ ، والأغاني ١ / ١٥٩ ، والخصائص ١ / ٢٩٢ ، ٣ / ٦١ ، والمحتسب ١ / ٢١١ والتبصرة ص ٢٠١ ، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٨ ، وأسرار البلاغة ص ٣٦٠ ، والمغني ٢٠١ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٥٦ ، وسيأتي بيان للمسألة ص ٧٧ .

النشاط النحوي في الأندلس في عصر ابن أبي العافية

من المفيد أن نلم إلمامة خفيفة بتطورات النحو في هذه البلاد حتى وصل إلى عصر صاحبنا .

والمتتبع للحياة في بلاد الأندلس يجد أن أهلها اشتغلوا بكثير من العلوم والفنون فكانت علوم الدين والأدب واللغة والتاريخ والنحو والتصريف والطب والموسيقا والفلسفة والمنطق والهندسة والحساب .

وكانت علوم العربية والدين من أهم العلوم التي تعلموها وتعلقوا بها ، فلا نجد طبيباً ولا مهندساً ولا فلكياً ولا فيلسوفاً إلا وهو متقن لعلوم العربية ، وعلوم الدين .

وكان النحو ــ خاصة ــ من بين علوم العربية ذا حظوة عند الأندلسيين إذ كانوا يعدونه أصلاً من أصول تثقفهم ، وميزاناً يوزن به العلماء [1] .

قال ابن سعيد المغربي : " والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى إنهم في هذا العصر كأصحاب عصر الخليل وسيبويه لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وهم كثيرو البحث فيه ، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه ، وكل عالم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء " [2] .

وأول من أدخل الدراسات النحوية بصورتها المنظمة إلى بلاد الأندلس : جودي بن عثمان المورورى الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفراء ، وعاد إلى بلاده حاملاً كتب الكوفيين وعلمهم ، فكان أول من صنف في بلاد الأندلس ، وظل يدرسه لطلابه بها حتى توفى سنة ١٩٨ هـ [3] .

وظل المذهب الكوفي في بلاد الأندلس السائد قرابة قرن من الزمان إلى أن رحل محمد بن موسى بن هاشم ــ المعروف بالأفشنيق والمتوفى سنة (٣٠٧هـ) إلى بلاد المشرق ، وهناك التقى في مصر بأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى سنة (٢٨٩ هـ) وأخذ عنه كتاب سيبويه

---

(١) ينظر : نفح الطيب ، ج ١ ص ٢٠٥ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ، ١ / ٢٠٥ وما بعدها

(٣) ينظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٣٧٩هـ) ، ص ٣٠٥ ، تحقيق أبي الفضل ــ القاهرة ، طبعة أولى ١٣٧٣ هـ ــ ١٩٥٤ م ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٦٤٦ هـ) ١ / ٢٧١ ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الكتب ــ طبعة أولى ١٣٦٩ هـ ــ ١٩٥٠ م .

رواية ، ثم عاد إلى الأندلس وقرأه لطلابه بقرطبة [1] .

ومن أهم الذين درسوا نحو البصرة وكتاب سيبويه : أبو عمر أحمد بن يوسف بن حجاج الإشبيلي المتوفى سنة (٣٣٦ هـ) الذي كان دائماً يضع كتاب سيبويه بين يديه ، ولا ينى عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه [2] .

وقد ازدادت العناية بكتاب سيبويه وبتدريسه الأمر الذي جعل بعض علماء الأندلس يرحل إلى المشرق للاستزادة من المعرفة بالكتاب وشروحه ، وأخذه عن أساطين العلماء بالمشرق ، فنجد منهم محمد بن يحيى المهلبي الرباحي الجياني الذي رحل إلى مصر والتقى فيها بابن ولاد المتوفى سنة (٣٣٢هـ) وأبي جعفر بن النحاس المتوفى سنة (٣٣٨ هـ) الذي روى عنه كتاب سيبويه ، ثم عاد إلى الأندلس ليفرغ نفسه لمدارسة وقراءة الكتاب على طلابه شارحاً لغامضه، ومقرأ لمبهمه [3] .

وإذا كان من أهل الأندلس من رحل إلى المشرق طلباً للنحو، فإن من أهل المشرق من نزح إلى الأندلس تاركاً بلاده طلباً للثراء المادي والمجد الأدبي ومنهم أبو علي القالي الذي نزل على الحكم المستنصر ولي عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر سنة (٣٣٠ هـ) فأكرمه وأحسن رعايته ، وقاد في قرطبة مع الرباحي السابق نهضة لغوية ونحوية خصبة مستغلاً رصيده الضخم من اللغة والنحو ، فقد كان ـ كما قال الزبيدي ـ : " أعلم الناس بنحو البصريين ، وأحفظ أهل زمانه للغة ، وأرواهم للشعر الجاهلي ، وأحفظهم له ، وكان مما حمله كتاب سيبويه ، فعكف عليه دراسة وتوثيقاً وتأصيلاً ، ودفاعاً عن نحو البصريين حتى أقر دعائمه ورفع قواعده ، وخفف كثيراً من سطوة المذهب الكوفي إلى أن مات سنة (٣٥٦ هـ) [4] .

وكان لالتقاء المذهبين : الكوفي والبصري ، ودراسة أصولهما سوياً في بلاد الأندلس أكبر

---

(١) ينظر : طبقات الزبيدي ، ص ٣٠٥ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢١٦ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١ / ٢٥٢ ، تحقيق محمد أبي الفضل ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

(٢) ينظر : طبقات الزبيدي ص ٣٢٤ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٠١ .

(٣) ينظر : طبقات الزبيدي ٣٣٥، وإنباه الرواة ٣ / ٢٢٩، والبغية ١ / ٢٦٢ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٢ ، وينظر : بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى الضبي (٥٩٩ هـ) ، ص ٢١٦ ، دار الكتاب العربي ـ القاهرة ، طبعة أولى ١٩٦٧ م ، وبغية الوعاة ١ / ٤٥٣ .

الأثر في إثراء الدرس النحوي ، وتخليص القاعدة وتحريرها مما يشوبها من الضعف ، فنجد أبا عبد الله محمد بن عاصم الأندلسي تلميذ أبو عليّ القالي والرباحي ، وحامل رواية الأخير لكتاب سيبويه لا يقل عن أكابر أصحاب المبرد بصراً بالعربية ودقائقها الخفية ، قال عنه الحميدي :

" نحوي مشهور ، إمام في العربية ، حدث عنه أبو القاسم بن الإخليلي وغيره ، توفى سنة (٣٨٢ هـ) [١] .

وما يكاد ينتهي القرن الرابع الهجري حتى وجدنا التأليف في الدرس النحوي على أشده ، فها هو ذا ابن القوطية المتوفى سنة (٣٦٧ هـ) وهو إشبيلي الأصل ، قرطبي المعيشة والممات يؤلف كتابيه : الأفعال ، والمقصور والممدود ، وهما خالصان في فرع الصرف من الدراسة النحوية[٢] .

ونرى ـ كذلك ـ هارون بن موسى القرطبي المتوفى سنة إحدى وأربعمائة يصنف تفسير (عيون كتاب سيبويه) ، وهو ـ أيضاً ـ من تلاميذ أبي علي القالي [٣] .

ثم جاء القرن الخامس الهجري والذي شهد جيلاً من علماء الأندلس ممن برعوا في النحو، ومن أمثلتهم : ابن الإفليلي إبراهيم بن محمد بن زكريا المتوفى (٤٤١ هـ) قال عنه ياقوت : " كان عالماً بالنحو واللغة ، بذ أهل زمانه في اللسان العربي والضبط لغريب اللغة " [٤] .

وابن سيده المتوفى (٤٥٨ هـ) والذي قال عنه ابن سعيد : " لا يعلم بالأندلس أشد اعتناء من هذا الرجل باللغة ، ولا أعظم تأليفاً تفخر مدينة مرسية به أعظم فخر " [٥] .

وفي أخريات القرن الخامس الهجري والتي أظلت ابن أبي العافية وجدنا خط الانشغال بالنحو والاهتمام به في قمة منحناه الأعلى فمن رجالات هذه الحقبة في قرطبة : أبو مروان النحوي عبد الملك بن سراج المتوفى سنة (٤٨٩ هـ) والذي عكف على كتاب سيبويه ثمانية

---

(١) ينظر : بغية الملتمس ص١٠٧، وإنباه الرواة ٣ / ١٩٧، والبغية ١ / ١٢٣ .

(٢) ينظر : بغية الملتمس ص ١٠٢ ، وبغية الوعاة ١ / ١٩٥ .

(٣) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٦٣ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٢١ .

(٤) معجم الأدباء ـ ياقوت الحموي ج ٦ / ٤ / ١٤، دار صادر بيروت ، ١٣٧٦هـ ، ١٩٥٧ م .

(٥) المغرب في حلى المغرب ـ ابن سعيد (٦٧٣ هـ) ٢/ ٢٥٩ تحقيق د . شوقي ضيف ـ دار المعارف المصرية بدون تاريخ ، وينظر : بغية الوعاة٢ /١٤٣ .

عشر عاماً لا يعرف سواه [1] .

وما إن يشب ابن أبي العافية عن الطوق حتى يجد أستاذه أبا الحجاج الأعلم قد ملأ الأسماع والأصقاع بالنحو وشواهده حتى صار إمام نحاة زمانه ، وصارت الرحلة إليه ، والمُعوَّل عليه ؛ لأنه كان " عالماً بالعربية واللغة ، واسع الحفظ للأشعار ومعانيها ، جيد الضبط ، كثير العناية بهذا الشأن " [2] .

وكان بينه وبين ابن مروان النحوي من المنافسة ما يكون بين فحلين في هجمة ، وزعيمين في أمة [3] .

هذا وقد ازدهر النحو في عصر ابن أبي العافية ، وثبتت معالم المذهب الأندلسي ، حتى اشتهر بعض نحاة الأندلس باتجاهات نحوية خاصة ، فالأعلم ــ مثلاً ــ كان يولع بالتعليل واستنباط الآراء وتخليص القواعد ، يقول عنه ابن مضاء : " وكان الأعلم على بصيرة بالنحو ، مولعاً بهذه العلل الثواني ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل " [4] .

ويعد عصره عصر النضج والارتقاء ، والوصول إلى حد التمام والاكتمال ، وتميز الشخصية الأندلسية بمذهبها النحوي الخاص بها .

يقول الشيخ محمد الطنطاوي بعد أن أشار إلى رحلات الأندلسيين واهتمامهم بالنحو إلى حد الاستغناء عن أهل المشرق واعتمادهم على أنفسهم في الدراسة النحوية ، يقول بعد ذلك : " وبذلك استحدثوا مذهباً رابعاً عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين ظهرت مبادؤه من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد " [5] .

هذا ولا يخفى أن أول من ألف في النحو من علماء الأندلس أبو علي القالي(كتاب:

---

(١) ينظر : بغية الملتمس ٣٦٧ ــ ٣٦٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ١١٠ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ٢٠ /٦٠ ، ووفيات الأعيان وإنباه الزمان لابن خلكان ٧ / ٨١ ، تحقيق د / إحسان عباس ، طبع دار صادر ، بيروت .

(٣) ينظر : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ــ ابن بسام (٥٤٢ هـ) ، ٢ / ٤٧٤ ، تحقيق / إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٧٩ م .

(٤) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) / ١٣٣ ، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ــ القاهرة ، طبعة أولى ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م .

(٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوي ص ١٨٩ ، تعليق د / عبد العظيم الشناوي ، و د / محمد عبد الرحمن الكردي ــ مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

فعلت وأفعلت) وأول من شرح جمل الزجاجي الأعلم ، ونهض بالنحو البطليوسي (معاصر لابن أبي العافية) .

ومن السمات العامة للنحو الأندلسي في عصر صاحبنا ارتباطه بالنصوص المسموعة والموثقة ، وعدم إطلاق العنان للأقيسة ، وغض النظر عن الأمثلة المصنوعة التي لم ترد في كلام العرب .

ومن أمثلة المذهب الأندلسي المخالف للمعروف من المذاهب البصرية والكوفية والبغدادية ما يأتي :

- منع توكيد العائد المنصوب المحذوف قياساً في نحو : جاء الذي ضربت نفسه .
- اعتبار الفعل القلبي معلقاً عن الجملة المسبوقة بالمعلق بعد المفعول الأول .
- تجويزهم تأخير حال الفاضل عن اسم التفضيل .
- اعتبارهم نصب " غير " في الاستثناء كنصب المستثنى بإلا .
- جواز العطف في تمييز المقدار المكون من الجنسين نحو: عندي رطل سمناً وعسلاً.
- عدم اعتبار العطف لأم المنقطعة مطلقاً .
- تصحيحهم عمل (أنْ) المخففة المفتوحة في الاسم الظاهر أيضاً ...[1] ، بالإضافة إلى عملها في ضمير الشأن المحذوف .

---

(1) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، دار المنار (١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م) .

الفصل الثاني
آراء ابن أبي العافية النحوية

ويحتوي على :-

١ ـ آراؤه في المفردات .

٢ ـ آراؤه في التراكيب .

٣ ـ آراؤه في العوامل .

أولاً : آراؤه في المفردات

١ ـ رأيه في إعراب الأسماء الستة

قال أبو حيان : " ... وذهب قوم من المتأخرين منهم الأعلم وابن أبي العافية إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي الحركات التي كان لها قبل أن تضاف ، وتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وانقلبت ألفاً لأجل الفتحة " [١] .

الدراسة :

لقد خص العرب الأسماء الستة باستعمال معين عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم ، فقالوا : جاء أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك ، وقد جاء القرآن الكريم مؤيداً هذا في نحو قوله تعالى : " لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ " [٢] ، وقوله تعالى : " قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا " [٣] ، وقوله : " يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ " [٤] .

وإعراب الأسماء الستة وتعليل هذا الإعراب قد أخذ من فكر النحاة ووقتهم الكثير، فقد وقفوا مفسرين ومعللين ومحاولين التماس علامة الإعراب فيها ، حتى وصلت الأقوال فيها إلى بضعة عشر قولاً ، وهي على النحو التالي :

القول الأول : ذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين إلى أنها معربة بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، فالواو علامة رفع نائبة عن الضمة ، والألف علامة نصب نائبة عن الفتحة ، والياء علامة جر نائبة عن الكسرة [٥] ، وهو ما ارتضاه الأنباريّ وعلل له بقوله : " لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة ، ومنها ما تلزمه الإضافة ، والإضافة فرع على الإفراد ، كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد ، فوجب أن تعرب بالحروف لهذه

---

(١) الارتشاف ١ / ٤١٦ ، وينظر : الهمع ١ / ١٢٣ وما بعدها .

(٢) من الآية (٨) في سورة يوسف .

(٣) من الآية (٦٣) في سورة يوسف .

(٤) من الآية رقم (٨٧) في سورة يوسف .

(٥) ينظر : الارتشاف ١ / ٤١٥ ، والمنهج السالك ص ٧ ، والهمع ١ / ١٢٣ ، ١٢٤، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ٧٤ .

المشابهة [1] .

وانتصر له الرضي قال : " فلهم في إعراب هذه الأسماء أقوال : الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات ، وكذا العين في الباقين أعني : فوك وذو مال ، فهي في حال الرفع لام الكلمة أو عينها ، وعلم العمدة ، وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف إليه فهي مع كونها بدلاً من لام الكلمة وعينها حرف إعراب ، وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الأوجه المقولة فيها [2] .

وقال ابن مالك : " وهذا أسهل المذاهب وأبعدها على التكلف ؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مُقْتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة [3] .

ورغم شهرة هذا المذهب وسريانه على ألسنة المعربين إلا أنه اعترض عليه بأن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو ولو كانت الواو قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك [4].

وبأنه يلزم عليه أن يكون اسم معرب على حرف واحد ، وهو فوك وذو مال ، لأنه على ذلك لم يبق فيهما من حروفهما الأصلية سوى الفاء والذال [5] .

القول الثاني : أنها معربة بالحركات المقدرة في حروف العلة التي هي لامات ، وهذه الحروف حروف إعراب ، وليست بإعراب ، ولا دوال على الإعراب ، ومعظم كتب النحو على نسبة هذا القول إلى سيبويه .

قال ابن يعيش : " وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها مقدر ، كما يقدر في الأسماء المقصورة ، وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها " [6] .

وقال الرضي : " فعن سيبويه أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة

---

(1) ينظر : كتاب أسرار العربية للأنباري ص ٤٣ ــ ٤٤ ، والهمع ١ / ١٢٣ .

(2) شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧ .

(3) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٩ .

(4) شرح التسهيل ١ / ٤٩ .

(5) همع الهوامع ١ / ١٢٤ .

(6) شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣ هـ) ١ / ٥٢ ، عالم الكتب ــ بيروت ، بدون تاريخ .

على الحروف ، فإعرابها كإعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها كما في " امرؤ " و " ابنم " ثم حذفت الضمة للاستثقال ، فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة أيضاً للاستثقال ، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها " [1] .

كما نسبه له ـــ أيضاً ـــ ابن مالك مضيفاً إليه أبا علي الفارسي [2] .

ثم تناقل هذه النسبة أكثر النحاة بعد ذلك كأبي حيان قال : " وهذا المذهب من إتباع ما قبل الآخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين وأصحابنا " [3] .

واكتفى ابن عقيل بسيبويه والفارسي[4]، ونقلها الأشموني في شرحه على الألفية[5] ، وكذلك السيوطي في الهمع قال : " وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين " [6] ، ومذهب سيبويه قوي من جهة القياس ؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير ، فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه " [7] .

وصحح هذا القول وقواه دون نسبة إلى سيبويه كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم الصيمري في التبصرة والتذكرة [8] ، وابن عصفور في شرحه على الجمل قال : " فلم يبق إلا أنها معربة بالحركات المقدرات في الحروف وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة [9] ، وكذلك ابن الشجري في أماليه [10] ،

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ـــ الرضي (٦٨٦ هـ) ١ / ٢٦ ، بيروت ط/ثانية ١٣٩٩ هـ ـــ ١٩٧٩م) .

(٢) شرح التسهيل ـــ ابن مالك (٦٧٢ هـ) ١ / ٤٨ ، تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، و د / محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، طبعة أولى (١٤١٠ هـ ـــ ١٩٩٠ م) .

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٤١٥ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ـــ ابن عقيل ـــ ١ / ٢٩ ، تحقيق د / محمد كامل بركات ـــ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى (١٤٠٥ هـ ـــ ١٩٨٥ م) .

(٥) بحاشية الصبان ١ / ٧٤ .

(٦) الهمع ١ / ١٢٤ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٨ .

(٨) بتحقيق د / فتحي علي الدين ١ / ٨٥ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٢٢ .

(١٠) ٢ / ٢٤٣ .

وأبو سعد الفرخان في المستوفى [1] .

هذا ، ولم يرد نص صريح في كتاب سيبويه يثبت هذا القول له ، إذ لم يفرد للأسماء الستة حديثاً ، كما أفرد للمفرد والمثنى والجمع والمقصور والمنقوص ، بل جاء الحديث عن بعضها عرضاً في باب النسب الذي يسميه سيبويه " باب الإضافة " يقول : " هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد ، وذلك قولك في أب : أبوي ، وفي أخ : أخوي ، وفي حم : حموي ، ولا يجوز إلا ذا ..... " [2] .

ولعل من نسب هذا القول لسيبويه نظر إلى قوله في المثنى : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان ، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ، ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ... ويكون في الجر ياء ... ويكون في النصب كذلك [3] ، وقوله في الجمع : وإذا جمعت على حد التثنية لحقته زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون ، وحال الأولى في السكون وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية ، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها " [4] .

ولذلك نجد دقة أبي البركات الأنباري حيث نسب هذا الرأي للبصريين ، ولا يذكر سيبويه ، بل يجعل من القائلين به أبا الحسن الأخفش في أحد قوليه يقول : " وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين [5] .

ويظهر ـــ أيضاً ـــ احتياط ابن الحاجب واحتراسه حين يقول :"ظاهر مذهب سيبويه"[6] .

وإذا كان كثير من النحاة يرضى عن هذا المذهب ، إلا أنه لم يسلم من الاعتراض عليه .

---

(1) ينظر : المستوفى في النحو ـــ علي بن مسعود الفرخان ١ / ٦٣ ، تحقيق د . محمد بدوي المختون ـــ دار الثقافة العربية ـــ القاهرة ١٤٠٧ هـ ـــ ١٩٨٧م.

(2) الكتاب ٢ / ٨٠ ، وينظر : الكتاب ٣ / ٣٥٩ ـــ ٣٦٠ .

(3) الكتاب ١ / ٤ ، ١ / ١٧ .

(4) الكتاب ١ / ٥ ، ١ / ٨١ .

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٧ ، المسألة الثانية .

(6) شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧ .

قال الرضي : " والاعتراض عليه أنه كيف خالفت الأربعة منها أعني المحذوفة اللام [1] أخواتها من : يد ، ودم في رد اللام في الإضافة وأيش الغرض من ردها ، إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف ، وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليل ، وأيضاً يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر ، فهلا نجعلها مثلها في كونها أعلاماً للمعاني " [2] .

القول الثالث : ذهب المازني وأصحابه إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وهو اختيار الزجاج [3] .

وضعفه الرضي بأن الإشباع لا يكون إلا في : ضرورة الشعر ، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن ، وأيضاً يبقى " فوك " و " ذو مال " على حرف واحد [4] .

القول الرابع : ذهب الربعي وقوم ، إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة من الحروف [5] .

وضعف بأن شرط نقل الحركة الوقف ، وصحة المنقول إليه ، وسكونه ، وصحة المنقول منه ، وبأنه : يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر [6] .

القول الخامس : أنها معربة في الرفع بنقل الحركة ، وفي النصب بقلب الواو ألفاً ، وفي الجر بالنقل والقلب معاً [7] .

وهذا القول موافق لسابقه ، إلا في حالة النصب ، وضعف بما ضعف به سابقه .

القول السادس : ذهب الكسائي والفراء إلى أنها معربة بالحركات والحروف معاً ، وهو الذي يعني به النحاة أنه معرب من مكانين [8] .

وجعله الأنباري مذهب الكوفيين بعامة قال : " ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة

---

(1) يريد : أب ، و " أخ " و " حم " و " هن " .

(2) شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧ .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤١٦ ، والهمع ١ / ١٢٥ .

(4) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٧ ، والهمع ١ / ١٢٥

(5) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٧ ، والارتشاف ١ / ٤١٦ ، والهمع ١ / ١٢٥ .

(6) ينظر : الهمع ١ / ١٢٥ .

(7) ينظر : البسيط لابن أبي الربيع ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ ، والهمع ١ / ١٢٦ .

(8) ارتشاف الضرب ١ / ٤١٦ ، والمنهج السالك ص ٧ . والهمع ١ / ١٢٥ .

المعتلة معربة من مكانيه " [1] ، واستدلوا لذلك بثبات الإعراب بالحركة في الأسماء الصحيحة في حالتي الإفراد والإضافة في نحو : قرأت كتاباً ، وقرأت كتابك ، وبتغير حركة ما قبل حرف العلة بتغير العوامل ، وورود نظير ذلك عن العرب في " امرؤ وابنم " ورغبة العربي في تعويضها بالإعراب عن قلة حروفها [2] .

واعترض على هذا القول ــ أيضاً ــ قال ابن الشجري : " وزعم الفراء أن حركة الإتباع إعراب ، وسمي هذا الضرب معرباً من مكانين وليس ما قاله بصحيح ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين إعرابين كما لا يجوز الجمع بين تعريفين وتأنيثين [3] .

وقال الأنباري : " وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان [4] .

وقال ابن عصفور : " العامل لا يحدث علامتي إعراب في معرب واحد [5] .

وقال ابن مالك : " فيه نسبة دلالة واحدة إلى شيئين والتباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية [6] .

القول السابع : ذهب الجرمي وهشام في أحد قوليه إلى أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع [7] .

ورده المبرد بأنه يؤدي إلى أن الإعراب معنى وليس بلفظ ، ولا نظير له ، وبأنها في حالة الرفع لا يكون فيها إعراب [8] .

وزاد السيوطي بأن العدم لا يكون علامة [9] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٧ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٩ ، ٢٠ .

(٣) الأمالي لابن الشجري ٢ / ٢٤٣ .

(٤) الإنصاف ١ / ٢٠ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٢١ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٤٣ بتصرف .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤١٦ ، والهمع ١ / ١٢٥ .

(٨) المقتضب ١ / ١٥٢ .

(٩) الهمع ١ / ١٢٦ .

القول الثامن : يرى أبو القاسم السهيلي وتلميذه الرُّنديّ أن لفظ " أب وأخ وحم " معربة بالحروف ، والحروف فيها علامات إعراب وليست حروف إعراب ، أما " فو " و " ذو مال " فمعربان بالحركات المقدرة أو أن تغير الصيغة في الأحوال الثلاثة هو الإعراب ، والمتغير هو حرف الإعراب [1] .

وفلسفة السهيلي في هذا الرأي أن هذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى ، فإذا قطعت عن الإضافة وأفردت نقص المعنى فنقص اللفظ تبعاً له [2] .

القول التاسع : أن " فو " و " ذو " معربان بالحروف ، والباقي معرب بالحركات المقدرة ، وهو عكس قول السهيلي وتلميذه الرندي ، وهو مما انفرد به السيوطي ولم ينسبه لأحد [3] .

القول العاشر : ذهب الأخفش إلى أن هذه الأحرف دوال على الإعراب ، وليست بلام الكلمة ، وإنما هي كالواو والألف والياء في التثنية والجمع ، وهو القول الثاني للأخفش في ذكر الأنباري [4] وجعله المبرد القول الوحيد له .

قال المبرد : " والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها ، ولكنها دليل إعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف [5] .

وما ذهب إليه الأخفش لم يسلم من الاعتراض عليه ، قال الأنباري : " وهو مذهب فاسد ؛ لأنه لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كان فيها وجب أن يكون الإعراب عليها ، لأنها آخر الكلمة فيكون رجوعاً إلى قول الأكثرين ، وإن كان في غيرها كانت هذه الكلمات مبنية ، وليس من مذهب الأخفش أنها مبنية [6] .

وقال الرضي : " ويتعذر ما قاله : " الأخفش ـــ في " فوك " و " ذو مال " لبقاء المعرب على حرف واحد ، وذلك ما لا نظير له [7] .

---

(1) ينظر : الارتشاف ٦ / ٤١٦ ، والمنهج السالك ص ٧ ، والهمع ١ / ١٢٦ .

(2) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٠٠ .

(3) ينظر : همع الهوامع ١ / ١٢٦ .

(4) ينظر : الإنصاف ١ / ١٧ .

(5) المقتضب للمبرد ٢ / ١٥٢ .

(6) الإنصاف ١ / ٢٢ .

(7) شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧ .

القول الحادي عشر : أن هذه الحروف ، حروف إعراب ودوال على الإعراب ، ونسبه الرضي لأبي علي الفارسي [1] ثم قال : " فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا ، وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه [2] .

وقال أبو حيان : " وذهب أبو علي وجماعة من أصحابنا إلى أنها حروف إعراب ، ودوال على الإعراب ، وكأنه جمع بين قول الأخفش وقول سيبويه [3] .

القول الثاني عشر : أنها معربة بتغير حروف العلة وانقلابها عن بعضها ، ونسبه أبو حيان لشيخ من أهل النحو يقال له أبو عبد الله الطنجي [4] .

القول الثالث عشر : وهو للأعلم وصاحبنا ابن أبي العافية الذي يرى أنها معربة بالحركات التي كانت لها قبل الإضافة ، ثم ثبتت الواو والتي هي لام الكلمة بعد الإضافة لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وانقلبت ألفاً لأجل الفتحة [5] .

ومعنى ذلك أن هذه الأسماء حالها الإعرابي بعد الإضافة كحالها قبل الإضافة ، فهي معربة بالحركات الظاهرة على آخرها عند عدم الإضافة ، كيد ودم وغد ، وعلى ما قبل آخرها مع الإضافة ، ولعله نظر في ذلك إلى أن الإضافة طارئة على الإفراد [6] ، وهو الأصل فاستصحب إعراب الأصل مع الفرع .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٨٠ .

(٢) شرح الرضي ١ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤١٦ .

(٤) ينظر : السابق ١ / ٤١٦ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ــ الشلوبين (٦٥٤ هـ ، تحقيق د / تركي ابن سهو بن نزال العتيبي ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط / ثانية (١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٤م)، والارتشاف ١ / ٤١٦، والمنهج السالك ص٧ ، والهمع ١ /١٢٥ .

(٦) ينظر : أسرار العربية للأنباري ص ٤٣٢ .

وحينما ننظر إلى رأي صاحبنا هذا نجده قد حظي بقلة الملاحظات عليه ، وهو قريب جداً من رأي جمهور البصريين ، وإن لم يقل باتباع ما قبل الآخر للآخر ، ثم هو قد فر من الإشباع الذي لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، وهو ما حاول السهيلي الفرار منه بجعله إشباعاً تعويضياً عن اللام المحذوفة كما فر من الجمع بين الإعرابين كما قال الكوفيون ، وكما حاول ابن الحاجب تفسير مذهب سيبويه حين قال :

" ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين : تقديري بالحركات ، ولفظي بالحروف ، لأنه قدر الحركة ثم قال في الواو : هي علامة الرفع ، قال الرضي : " وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين " [1] .

وأخيراً مما فر منه ابن أبي العافية حذف اللام من هذه الأسماء حال الإضافة وعدم التفريق بينها ويمكن الاستئناس لقوله بقول الرضي :

" جعلوا الواو ياء في الجر ، وألفاً في النصب وجُعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتنبيه في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب ، وأما في الباقين فطرداً للباب [2] .

وتقول : وَفّر علينا ابن أبي العافية تنكب حذف حركة العين ، واجتلاب حركة مناسبة لحرف العلة واستصحب إعراب المفرد حال الإضافة مع رد اللام المحذوفة متصرفاً فيها بالإعلال توطئة لإعراب المثنى والجمع بالحروف حملاً لهما على بعض صور المفرد [3] .

وبعد ، فكثرة الأقوال في إعراب الأسماء الستة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن هذه الأسماء أخذت من فكر النحويين ووقتهم الكثير ، وكانت مضماراً لسياحتهم العقلية وقدرتهم الذهنية على تلمس العلة واكتناه السبب مما يجعل مشاركة صاحبنا لهؤلاء الأماجد جديرة بالتقدير ودالة على نحوي يستحق أن يوضع في مصاف كبار النحاة .

والله أعلم .

---

(١) شرح الرضي ١ / ٢٧ .

(٢) شرح الرضي ١ / ٢٨ ــ ٢٩ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ /٥٢ ، والأشباه والنظائر ٣ /٣٧ ، ٣٨ .

٢ ـ استعمال (ذات) ظرفاً

قال أبو حيان : " وفي الإفصاح [١] : ذات يوم ، الأصل في " ذي " أن تكون صفة بمعنى : " صاحب " ، وتؤنث بالتاء ، كما تؤنث الصفات ، فكأن الأصل ، لقيته ساعة ذات مرة ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، فضعف لذلك ، ولم تستعمل إلا ظرفاً ، هذا تعليل الأستاذ أبي عبد الله بن أبي العافية ، وهو موافق لكلام سيبويه ؛ لأنه لا يجيء في صفات الأحيان إذا قامت مقام الموصوف إلا أن تكون ظروفاً " [٢] .

الدراسة :

كلام ابن أبي العافية ـ هنا ـ من استعماله " ذات " ظرفاً وتعليله لذلك محاولة لالتماس العلة للمسموع من كلام العرب ، فقد استعمل جمهورهم " ذات مرة " و " ذات صباح " و " ذا صباح " و " ذا مساء " منصوبين على الظرفية دائماً ، قال سيبويه : " ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سحر ، لا يكون فيه إلا ظرفاً ... ومثل ذلك : سير عليه ذات مرة ، نصب ، لا يجوز إلا هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : إن ذات مرة كان موعدهم ، ولا تقول : إنما لك ذات مرة ، كما تقول : إنما لك يوم " [٣] .

ثم يقول : " وذو صباح بمنزلة ذات مرة تقول : سير عليه ذا صباح ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقاً لذات مرة ، وذات ليلة ، وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلها ، وقال رجل من خثعم :

عَزَمْتُ عَلى إِقَامة ذِي صباحٍ ... لِشيء مَّا يُسوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ [٤]

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع [٥] .

---

(١) كتاب لابن هشام الخضراوي ، وهو من نحاة الأندلس .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢٩٧ ، بتحقيق د / عماد حمزة البحيري ـ رحمه الله ـ والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٩٥ ، والهمع ٢ / ١٠٧ .

(٣) الكتاب ١ / ١١٥ (بولاق) ١ / ٣٢٥ (هارون) .

(٤) هو لأنس بن مدركة الخثعمي وهو من الوافر والشاهد فيه جر " ذي صباح " بالإضافة اتساعاً ومجازاً والوجه فيه أن يستعمل ظرفاً لقلة تمكنه . ينظر البيت في : المقتضب ٤ / ٣٤٥ ، وشرح شواهد الأعلم ص ١٧٥ ، والخزانة ٣ / ٨٧ ـ ٩١ .

(٥) الكتاب ١ / ١١٥ (بولاق) و ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ (هارون) .

وقال المبرد : " فأمّا ما لا يتصرف ــ أي من الظروف ــ فنحو : عند وسوى ، وذات مرة، وبعيْدات بَيْنٍ ، وسحرَ، وبَكْرا ، إذا أردت سحر يومك ، وبكرة ، وعشية ، وعتمة وصباح مساء ، فلا يجوز الإخبار عن شيء منها ، لأنك إذا جعلت شيئاً منها خبر ابتداء أردت أن ترفعه ، والرفع فيها محال ، لأنها لا تكون أسماء غير ظروف ، لأنك تقول : مكان واسع ولا نقول : عندك واسع ، ولا ذات مرة خير من مرتين لفساد ذلك في المعنى " [1] .

وقال ابن السراج : " ما يكون ظرفاً ولا يكون اسماً نحو : ذات مرة وبُعَيْدات بَيْنٍ وبكرا ، وسحر " [2] .

وقد ارتضى تعليل ابن أبي أبي العافية السابق ابن هشام الخضراوي وهو صاحب الإفصاح الذي نقل عنه أبو حيان نقله السابق .

ونقله ابن عقيل فقال : "وذا " بمعنى صاحب ،" وذات" تأنيثها ، والتقدير : وقتا ذا صباح ، أي صاحب هذا الاسم ، وقطعة ذات يوم ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامة ، فلذا لم يتصرف قاله ابن أبي العافية ، قال ابن هشام الخضراوي : وهو موافق لكلام سيبويه ؛ لأنه لا يجيز في صفات الأحيان، إذا قامت مقام الظروف إلا أن تكون ظروفاً " [3].

وقال السيوطي : " والسبب في عدم تصرف " ذا " و " ذات " في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة ، صفتان لظرف محذوف ، والتقدير في " لقيته ذا صباح ومساء " وقت صاحب هذا الاسم و " ذات يوم " قطعة ذات يوم ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع " [4] .

هكذا جاء تعليل السيوطي ، وهو محاولة لتوضيح مقصود ابن أبي العافية ، ولذا قال بعده : وعبارة ابن أبي العافية : فضعّف لذلك ، ولم يستعمل إلا ظرفاً ، ولأن إضافتهما من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب ، فلم يتصرفوا فيها لذلك " [5] .

---

(1) المقتضب ٤ / ٣٥٣ .

(2) الأصول ٢ / ٢٩٢ .

(3) المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(4) الهمع ٣ / ١٤٤ ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم .

(5) السابق .

ولا ندري هذه الزيادة التي أضافها السيوطي في تعليل ابن أبي العافية وهي : " ولأن إضافتهما .... إلخ " هل هي من تمام تعليل ابن أبي العافية ؟ فيكون قد علل بعلتين أم أنها علة أخرى زادها السيوطي مستفيداً إياها من ابن جني ؟ إذ قال في الخصائص : " إضافة " " ذو " في البيت من إضافة المسمى إلى اسمه نحو : كان عندنا ذات مرة ، أي الدفعة المسماة مرة والوقت المسمى صباحاً " (١) .

أغلب الظن أن الاحتمال الأخير هو الأوفق لعدم ذكر السابقين للسيوطي ، هذه الإضافة منسوبة لابن أبي العافية .

والجدير بالذكر أن ابن أبي العافية ليس أول من اقترح هذه العلة ، فقد سبق إليها العلامة الصيمري ، وهو من نحاة القرن الرابع إذ قال : " وأما ذات مرة ، فليست من أسماء الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربتك مرة أو مرتين ، فإنما تريد ضربتك ضربة أو ضربتين ، فلما استعملت في أسماء الزمان ـــ وليست منها ـــ ضعفت فلم تتمكن " (٢) .

وقال عن " ذا صباح " ـــ كما جاء في الشاهد ـــ : " ولا يرفع لأنه لا يتمكن في جميع لغة العرب إلا في لغة خثعم ، فإنهم يجرونه مجرى المتمكن " (٣) .

وقد يكون ابن أبي العافية أفاد تعليله من كلام الصيمري ، إن لم يكن قد نقله وإن كان من لم يشر إلى ذلك ، ولم يفطن قدامى النحويين له .

وبعد ، فلم يزد النحاة بعد ابن أبي العافية على تعليله لهذه المسألة شيئاً ، بل كانوا : بين ناقل له من نسبته إليه كما سبق ، ومستفيد به مع زيادة وتوضيح دون نسبة ، ومن الصنف الأخير العلامة السهيلي حيث يقول : " ومن هذا الفصل ـــ الظروف غير المتمكنة ـــ خرجت ذات يوم وذات مرة ، لأن ذات في أصل وصفها وصف للخرجة ونحوها فإنك قلت : خرجت خرجة ذات يوم ، أي لم تكن إلا في يوم واحد .... فمن ثم لم يجز فيها إلا النصب ، ولم يجز دخول الجار عليها ، وكذلك " ذا صباح " و " ذا مساء " في غير لغة خثعم " (٤) .

---

(١) الخصائص ٣ / ٣٢ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٣) السابق .

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٩٠ .

ثانياً : آراؤه في التراكيب

١ ـ رأيه في تعيين المبتدأ من الخبر إذا كانا معرفتين

قال أبو حيان : " وقال ابن أبي العافية : إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ، فالذي يصح أن يقدر جواباً لمن يسأل عنه هو الخبر ، فإذا قلت : زيد القائم ؛ فإن جعلته جواباً لمن قال : من زيد ؟ فالخبر : القائم ، وإن جعلته جواباً لمن قال : من القائم ؟ فالخبر : زيد ، على ذلك القصد " [١] .

الدراسة :

إن قضية تعريف جزئي الجملة الاسمية وتعيين : أيهما الاسم وأيهما الخبر ، شغلت فكر كثير من النحويين ووقتهم منذ القدم ، فهذا سيبويه يقول : " وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ، ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في " ضرب " وذلك قولك : كان أخوك زيداً، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيداً ، وكان المتكلم أخاك " [٢].

ويقول المبرد : " فإن كان الاسم والخبر معرفتين ، فأنت فيها بالخيار تقول كان أخوك المنطلق ، وكان أخاك المنطلق " [٣] .

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني : " لا يصح في الظاهر أن يكون كل واحد من المبتدأ والخبر معرفة ؛ لأن الإخبار عما يعرف بما يعرف لا يفيد ، وإنما الإفادة في الإخبار عما يعرف بما لا يعرف ، إلا أن قولهم : زيد أخوك ، وعمرو غلامك ، إنما جاز على أن يكون المخاطب قاصداً للإعراض عن شأن زيد ، ومراعاة حقه على ما يوجب اشتباك النسبة بينهما فينبه على ذلك ، ويقال : زيد أخوك ، أو يكون قد بعد عهده به حتى لا يثبته ثم يحضره ، فيعرفه بهذا الاسم إلا أنه لا يعرف أنه أخوه الذي غاب عنه ، فيقال له : زيد أخوك ، أي هذا الذي عرفته الآن هو الأخ الذي فارقك ، وإذا قلت زيد أخي ، فوجه الإفادة فيه أن المخاطب يعرف أن لك أخاً ، ويعرف زيداً بعينه . فإذا قلت زيد أخي ، أفدته النسب بينك وبين زيد ، فيعلم أن الأخ الذي أخبر به هو

---

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٤ (هارون) .

(٣) المقتضب ٤ / ٦٩ .

زيد ، وعلى هذا النحو يجري الإخبار في كل معرفتين " [1] .

وينتهج نحاة الأندلس نهج عبد القاهر فيجعلون للسياق والمقام الذي قيل فيه الكلام مدخلا في تحديد الاسم والخبر ، ومنهم صاحبنا ابن أبي العافية ــ الذي يرى أن المسئول عنه وبصورة أوضح المجهول في نظر المخاطب هو الخبر ، والثابت والمعروف لدى المخاطب هو الاسم .

ويقرب منه ويماثله قول ابن الطراوة : إن الذي تريد إثباته تجعله الخبر ، والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول : كان عقوبتُك عزلَتَكَ إذا كنت قد عزلت ولم تعاقب ، وكانت عزلتُك عقوبتَكَ ، إذا كنت قد عاقبت ولم تعزل [2] .

وفرق ابن عصفور بين ما إذا كان الخبر عين المبتدأ أو غيره معلقاً على رأي ابن الطراوة بقوله : وهذا الذي قاله لا يتصور إلا حيث لا يكون الخبر عين المبتدأ ، بل مثل مثلته ، وقام مقامه وذلك: " كان زيد زهيراً " إذا أردت تشبيه زيد بزهير فيما مضى ، فإن أردت عكس هذا قلت : كان زهير زيداً ، فأما إذا كان الثاني هو الأول ، فإن المعنى على كل حال واحد نحو : كان أخو عمرو زيداً " [3] .

ثم يوالي التشقيق والتحليل للأسلوب فيقول : " هذا إن قدرنا أن المخاطب يعلم إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى ، فإن قدرنا أن المخاطب يعلم المعرفتين ، إلا أنه يجعل نسبة إحداهما إلى الأخرى ، فلا يخلو أن يستويا في التعريف ، أو يكون أحدهما أعرف من الآخر، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر، فإنك تجعل الذي هو أعرف الاسم، والذي هو أدون تعريفاً الخبر ، هذا هو المختار ، وقد يجوز عكس ذلك نحو : كان زيد القائم ، وكان القائم زيداً ، دونه في الجودة ، وإن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيهما شئت الاسم ، والآخر الخبر ، وذلك نحو : كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا ؛ لأنه قد تقدم أن المضاف إلى العلم في رتبة العلم [4] .

ثم استثنى ابن عصفور من هذا القانون العام اسم الإشارة فقال : " إلا المشار إليه فإنه

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ــ عبد القاهر الجرجاني ١ / ٣٠٦ ، تحقيق د / كاظم بحر المرجان ــ بغداد ــ ١٩٨٢ م .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٩ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٠ .

(٤) السابق ١ / ٤٠١ ، ٤٠٢ .

يجعل المخبر عنه ، ويجعل غيره من المعارف الخبر ، فتقول : هذا زيد ، وهذا القائم ، وهذا أخوك ، وذلك أن العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة فقدمته ، ولا يجوز عكس هذا إلا مع المضمرات ، فإنها لشبهها بها قد يتقدم بعضهما على بعض ، فتقول : ها أنذا ، فتقدم المضمر ، قال الشاعر:

. . . . . لتَقْتلَني فها أنذا عُمارا [1]

وهو الأفصح ، لأنه أعرف منه [2] .

وقد يقدم المشار إليه ، ومنه حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم : هذا أنا ، قال سيبويه : وحكى يونس تصديقاً لذلك أن العرب تقول : هذا أنت ، وهو دون الأول في الاستعمال[3] .

وبعد ، فالناظر إلى رأي ابن أبي العافية هنا يرى محاولة منه لإدخال السياق ودلالة المقام ، وقصد المتكلم في مفهوم الأسلوب النحوي ، وهو أمر ذاع وشاع في النحو الأندلسي ، فوجدناه خادماً للمعنى أكثر من خدمته للفظ .

وكان اهتمامهم بالمعنى داعياً لهم لتلمس الفروق المعنوية الدقيقة بين الأساليب المتقاربة على نحو ما قاله ابن الخباز ــ وهو امتداد لقول ابن العافية هنا ــ يقول : " إن قلت ما الفرق بين زيد أخوك ، وأخوك زيد ؟ قلت : من وجهين :

أحدهما : أن " زيد أخوك " تعريف للقرابة ، و " أخوك زيد " تعريف للاسم . والثاني : أن " زيد أخوك " لا ينفي أن يكون له أخ غيره ؛ لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، و" أخوك زيد " ينفي أن يكون له أخ غيره ؛ لأنك أخبرت بالخاص عن العام " [4] .

وبهذا نرى ابن العافية قد اختط لمن بعده استبطان الأسلوب واستفهام المتكلم عن قصده محققاً قانون النحويين وقاعدتهم المشهورة : الإعراب فرع المعنى .

---

(1) عجز بيت من الوافر ، لعنترة يخاطب به عمارة بن زياد العبسي وصدره : أحَوْلِي تَنْفُضٌ استْكَ مِذْرَوَيْهَا ، والأست : معروفة ، والمذروان : جانبا الأليتين المقترنان. ديوان عنترة ص٢٣٤ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٢ ، والأمالي لابن الشجري ١ / ٢٦ ، والخزانة ٧ / ٥١٤ .

(2) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٢ .

(3) الكتاب ١ / ١٣٧٩ (هارون) وينظر: شرح الجمل لابن عصفور١ / ٤٠٢ .

(4) الأشباه والنظائر ٢ / ٢٩٣ ، ٣٩٤ .

٢ - رأيه في اللام الواقعة بعد (إنْ) المخففة

قال أبو حيان : " مذهب سيبويه [١] والأخفشين [٢] أبوي الحسن ، وأكثر نحاة بغداد ، أن هذه اللام ، لام الابتداء ، التي كانت مع المشددة ، لزمت للفرق بين إن التي هي لتأكيد النسبة ، وبين إن النافية ، وهو اختيار أبي الحسن بن الأخضر من أئمة بلادنا وابن عصفور[٣] وابن مالك [٤] .

ومذهب الفارسي [٥] أنها ليست لام الابتداء ، بل لام أخرى ، اجتلبت للفرق ، وهو اختيار ابن أبي عبد الله بن أبي العافية ، والأستاذ أبي علي الشلوبين وأبي الحسين بن أبي الربيع [٦] .

وقيل : إن دخلت على الجملة الاسمية ، كانت لام الابتداء لزمت للفرق ، وإن دخلت على الفعلية كانت غيرها فارقة [٧] .

الدراسة :

إذا خففت " إنّ " المشددة ــ عند البصريين ــ [٨] بطل اختصاصها بالاسم ، ويجوز عندهم إعمالها ، إذا وليها اسم ، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: " وَإِنْ كُلّاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " [٩] في رواية نافع وابن كثير ، وإهمالها أكثر كقوله تعالى : " وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١١ (هارون) .

(٢) الأخفشان هما : الأوسط والأصغر ، ينظر رأي الأوسط في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ص ١٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٠ ، والهمع ٢ / ١٨١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٨ ، ٤٢٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٦ .

(٥) المسائل البغداديات ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٦) ابن أبي الربيع : آراؤه وأقوال يجب أن تصحح د / عبد العزيز صالح رضوان ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، الطبعة الأولى ــ القاهرة ١٩٨٩ م .

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٩ ــ ١٥٢ .

(٨) أما عند الكوفيين فيرى الكسائي أنها إن وليها اسم فهي المخففة ، ولا يجوز إعمالها ، وإن وليها فعل فهي النافية ، وغيره يرى أنه لا وجود لأن المخففة أصلاً بل هي النافية ، واللام بعدها بمعنى : إلا : ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٥ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٤٥٧ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١٥١ ، وشرح الصدور ص ٢٧٠ .

(٩) من الآية (١١١) في سورة هود ، وينظر : السبعة لابن مجاهد ص ٣٣٩ .

مُحْضَرُونَ " [1]، فإن خففت وأهملت لزم لها أمران :

أولهما : الإتيان بعدها باللام فارقة بينها وبين " إن " النافية ، نحو : إن زيد لقائم خاصة عند عدم وجود قرينة معنوية مانعة من إرادة النفي ، فإن وجدت قرينة لم يلزم الإتيان باللام كقول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في زيد بن حارثة ، رضي الله عنه : وأيم الله لقد كان خليقاً للإمارة ، وإن كان من أحب الناس إلي " [2] .

ثانيهما : أنه إذا وليها جملة فعلية فالغالب في فعلها أن يكون ناسخاً نحو : " وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ " [3] .

وقد اختلف النحويون في حقيقة هذه اللام ، هل هي لام الابتداء التي كانت مع التشديد ولزمت مع التخفيف للفرق بين المخففة والنافية ، أم هي لام أخرى اجتلبت لهذا الفرق ؟

قال سيبويه في باب : عدة ما تكون عليه الكلم : " وإنّ توكيد لقولك : زيد منطلق ، فإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما تكلم به ، وتثبت الكلام غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها " [4] .

ولام التوكيد عنده عبارة عن لام الابتداء [5] .

وكثير من قدامى النحويين لم يتحقق مذهب سيبويه في هذه اللام ، ولذا اختلفت كلمتهم في التعبير عنه ، فابن يعيش يعمم النسبة في المذهبين يقول : " ذهب قوم إلى أنها اللام التي تدخل في خبر " إنّ " المشددة للتأكيد ... وذهب قوم آخرون [6] والرضي يقول : وذهب جماعة إلى أنها لام الابتداء [7] .

وابن مالك ينقل مذهب البصريين في تخفيف " إن " ثم يقول : " ومذهبهم أن اللام التي

---

(1) الآية (٣٢) من سورة يس .

(2) صحيح البخاري ٥ / ٢٧٩ ، غزوة زيد بن حارثة .

(3) من الآية (٥١) في سورة القلم .

(4) الكتاب ٢ / ١٣١١ هارون .

(5) المنهج السالك ص ٨٣ .

(6) شرح المفصل ٩ / ٢٦ .

(7) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢ / ٣٥٩ .

بعدها هي التي كانت مع التشديد " [1] .

وعندما يشير إلى مذهب الفارسي يقول : " وهو مخالف لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير ولا يذكر سيبويه " [2].

وأبو حيان في كتاب (النكت) يتجاوز سيبويه والأخفش والبصريين جميعاً ويقول : " مذهب أكثر نحاة بغداد ومنهم الأخفش الصغير أنها لام الابتداء ألزمت للفرق " [3] .

ويذكر ابن عقيل في شرح الألفية أن كلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق [4] ، ويقول في المساعد معلقاً على قول ابن مالك ، وليست غير الابتدائية خلافاً لأبي علي : فهي اللام الداخلة قبل التخفيف ، وهذا مذهب سيبويه والأخفش الأوسط والأخفش الأصغر وابن الأخضر وجماعة [5] .

أما الفارسي فيرى أن هذه اللام ليست لام الابتداء ، بل هي لام أخرى ، اجتلبت للفرق ؛ لأن تلك منوية التأخير من تقديم وهذه بخلافها ، إذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك . ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك ، لا يقال إنك قتلت لمسلماً ، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك ... [6] ، وهو اختيار أبي عبد الله بن أبي العافية، والأستاذ أبي علي الشلوبين وأبي الحسين بن أبي الربيع [7].

وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو : " إنْ زيدٌ لقام " وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو : " وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ" [8] وكلاهما لا يجوز مع المشددة [9] .

ورجح ابن يعيش مذهب الفارسي وابن أبي العافية بقوله : " إذ لا يجوز دخول لام

---

(1) شرح التسهيل ٢ / ٣٤ .

(2) شرح التسهيل ٢ / ٣٤ .

(3) النكت الحسان ص ٨٨ .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٣٨٠ .

(5) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٢٧ .

(6) ينظر : الهمع ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

(7) ينظر : الارتشاف ٢ / ١٤٩ ــ ١٥٢ .

(8) من الآية (١٠٢) في سورة الأعراف .

(9) المغني ١ / ٢٣٢ .

الابتداء على الفعل الماضي ، وقد وقع بعد إن هذه الفعل الماضي نحو " إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا " [1] ، " وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ " [2] وأيضاً فإن لام الابتداء تعلق العامل عن عمله ، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها نحو قولك : اعلم لزيد منطلق ... وقد تجاوزت الأفعال إلى ما بعد هذه اللازم فعملت فيها نحو : " وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ " [3] ... فلما عمل الفعل فيما بعد هذه اللام علم من ذلك أنها ليست التي تدخل على الفعل في خبر " إن " المشددة [4] .

وينتصر ابن أبي الربيع لهذا الرأي فيقول : " ... ولا يصح أن يدعي أن هذه اللام لام الابتداء ، لأن لام الابتداء لا تقع في خبر كان ولا تدخل على المفعول الثاني من مفعولي ظننت ... وما ذكرته مذهب أبي علي الفارسي وابن أبي العافية وإليه كان الأستاذ أبو علي " الشلوبين " يذهب وهو عندي الصحيح " [5] .

وبعد ، فقد خلد هذا الرأي ذكر ابن أبي العافية ، وأذاع اسمه وأشهر أمره في ثنايا كتب النحو قديماً وحديثاً .

---

(1) من الآية (٤٢) في سورة الفرقان .

(2) من الآية (١٠٢) في سورة الأعراف .

(3) من الآية (١٥٦) في سورة الأنعام .

(4) شرح المفصل ٩ / ٢٦ .

(5) ابن أبي الربيع وآراؤه النحوية ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

٣ - رأيه في كسر همزة (إن) وفتحها بعد القسم

قال ابن أبي العافية فيما نقله عنه أبو حيان : " لا أعلم أحداً أجاز فتح " إن " بعد اليمين ، وهو لا يخلو أن يكون المقسم به فالفتح لا غير نحو : أقسم أنك منطلق ، أي : بأنك ، أو المقسم عليه فالكسر لا غير " [١] .

الدراسة :

اختلف النحاة في كسر همزة " إن " وفتحها بعد القسم ، فمن مانع للفتح مطلقاً ، ومن مجيز له مطلقاً ، وإليك أقوال العلماء في هذه القضية .

يرى سيبويه وجوب كسر همزة " إن" إذا وقعت جواباً للقسم ، وفي خبرها اللام ، قال : " أشهد إنه لمنطلق ، وأشهد بمنزلة قوله : والله إنه لذاهب ، وأن غير عاملة فيها أشهد ، لأن هذه اللام تلحق أبداً إلا في الابتداء ، ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت : والله لعبد الله خير من زيد ، فصارت " أن " مبتدأة حين ذكرت اللام هنا ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام " [٢] .

وكلام سيبويه صريح هنا في وجوب كسر همزة " إن " إذا وقعت جواباً للقسم ، وفي خبرها اللام .

ويقول في موضع آخر : " وتقول : أما والله أنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله أنه ذاهب ، وإذا قلت : أما والله إنه ذاهب ، فإنك قلت : ألا إنه والله ذاهب " [٣] .

وكلام سيبويه في هذا الموضع يدل على سبق الخبر للقسم ثم يأتي القسم مؤكداً لمضمون الجملة ، وهنا يجوز الفتح والكسر على الخلاف في تقدير المتكلم ، فإن قدر فعلاً فتح ، وإن قدر حرفاً تنبيهياً كسر ، وواضح أن سيبويه لم يتعرض لصورة ابن أبي العافية ، وهي أن يكون القسم بالفعل مع عدم ذكر المقسم به وعدم اقتران الخبر باللام .

ويقول المبرد: " أما " إن " فتكون صلة للقسم ؛ لأنك لا تقول: والله زيدٌ منطلق لانقطاع المحلوف عليه من القسم فإن قلت : والله إن زيداً منطلق ، اتصل بالقسم ، وصارت " إن " بمنزلة

---

(١) تذكرة النحاة / ٤٧١ ــ ٤٧٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٤٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٢٢ .

اللام التي تدخل في قولك : والله لزيد خير منك " [1] .

وقال في باب القسم : " وكذلك " إن " تقول : والله إن زيداً لمنطلق ، وإن شئت قلت : والله إن زيداً منطلق " [2] .

وكلام المبرد في الموضعين صريح في وجوب كسر همزة " إن " الواقعة في جواب القسم سواء ذكرت معها اللام أم لم تذكر .

وقال الزجاجي : " وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين ، واختاره بعضهم على الكسر ، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب ، والفتح جائز قياساً " [3] .

ويرى ابن مالك وجوب الكسر بعد القسم مطلقاً ، سواء ذكر المقسم به أم لم يذكر ، وسواء وجدت اللام بعدها أم لم توجد ، وذلك بناء على أنه جواب قسم ... ولكنه في الألفية يستثنى ما ليس فيه اللام فيقول :

بعد إذا فجاءة أو قَسَـــمِ ٠٠ لا لاَمَ بَعْـــــــده بِوَجْهين نُمِي

مع تلو فَا الجزا ، وذا يطرد ٠٠ في نحو: خير القول : إنّي أَحْمَد[4]

ويشرح ابن عقيل ما يتعلق بالقسم فيقول : " وكذا يجوز فتح " إن " وكسرها إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو : حلفت أن زيداً قائم ، بالفتح والكسر ، ويستقصي السيوطي الآراء في هذه القضية فيقول :

" السابع ــ من مواضع وجوب كسر " إنّ " ــ : إذا وقعت جواب قسم نحو : والله إن زيداً قائم ، هذا مذهب البصريين ، وبه ورد السماع ، وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر ، وقيل : يجوزان مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي والبغداديون ، وقيل : يجب الفتح ، وعليه الفراء[5] .

وينقل السيوطي عن صاحب (البسيط) قوله : " وأصل هذا الخلاف ، أن جملتي القسم والمقسم عليه، هل إحداهما معمولة للأخرى ؟ فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل أولاً ؟ وفي ذلك خلاف ، فمن قال : نعم ، فتح ، لأن ذلك حكم " إن " إذا وقعت مفعولاً ، ومن قال : لا ، وإنما

---

(1) المقتضب ٤ / ١٠٧ .

(2) السابق ٢ / ٣٣٣ .

(3) الأصول لابن السراج ١ / ٢٧٩ .

(4) شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٣٥٨ ــ ٣٦٠ .

(5) ينظر : الهمع ١ / ٤٣٩ .

هي تأكيد للمقسم عليه ، لا عاملة فيه ، كسر ، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين " [1] .

أما رأي ابن أبي العافية في هذه القضية فإنه يفض اشتباكاً بين النحاة فمن مانع للفتح مطلقاً ، ومن مجيز له مطلقاً ، ولكن ابن أبي العافية يحكم المعنى ومقصود المتكلم ، فإن أراد القسم بما بعد الفعل فَتَحَ ، لأن " إنّ " وما دخلت عليه تكون في تأويل اسم مفرد مجرور بحرف الجر ، وإن أراد جواب القسم كسر ؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة ، وهذا ـــ وإن كان جميلاً في ذاته ـــ إلا أنه يدخلنا في دائرة حذف الجواب ، والحلف بما لا يحلف به ، ومن هنا اتجه غيره من النحاة في تعليل الفتح اتجاهاً آخر يجعل المعنى معه ومع الكسر واحداً .

وبعد ، فقد لمسنا دقة ابن أبي العافية حينما مثل لجواز الوجهين بقوله : أقسم أنك منطلق ، ثم جعل الفتح خاصاً بتقدير ، والكسر خاصاً بتقدير آخر ، وهو ما تراه في كثير من تفسيرات العلماء ، وإن اختلفوا في التوجيه والتعليل ونوع التقدير .

---

(1) ينظر : همع الهوامع ١ / ٤٣٩ .

٤ - رأيه في العطف على اسم (إن) بالرفع

يقول أبو حيان : " الأولى : الرفع على الابتداء والخبر محذوف ؛ لدلالة خبر الأول ، لأن المعنى واحد ، وهو الذي اخترته عن حذاق من قرأنا عليه ، وهو مذهب ابن أبي العافية وابن الأخضر ، وبه أخذ شيوخنا الذين حملوا هذا العلم عنهم ، أو عمن تحمله عنهم، وهو الذي تقرر عند المباحثة من كلام سيبويه ، ولا يصح عنه غيره ، وهو مذهب أبي عمر الجرمي ، نص عليه في الفرخ " [١] .

الدراسة :

يقول صاحب الخزانة في مناسبة الحديث عن قوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ...." [٢] . " وكون هذا عند سيبويه من عطف الجمل لا من عطف المفردات هو صريح كلامه . ثم ينقل عن الشاطبي قوله : والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء ، هو استئناف جملة معطوفة على أخرى وهو الأظهر من كلام سيبويه، ونقل عن : الأخفش، والفراء، والمبرد، وابن السراج، والفارسي في غير الإيضاح ، وابن أبي العافية، والشلوبين في آخر قوليه ، وجماعة من أصحابه [٣] .

ومعنى هذا أن ابن أبي العافية يرى أن المرفوع المسبوق بالواو بعد اسم إن مبتدأ حذف خبره ، لدلالة خبر " إنَّ " عليه ، وليس من قبيل العطف على موضع اسم " إن " كما يقول بعض النحاة .

قال الشاطبي : " ومنهم من جعل ذلك عطفاً حقيقة من باب عطف المفردات ، وأن قولك : إن زيداً قائم وعمرو ، عطف فيه عمرو على موضع زيد ، وهو الرفع كما عطف على موضع خبر ليس في نحو :

مُعَاوِيَ إننا بَشر فأسْجِحْ ... فلسْنا بالجبال ولا الحَدِيْدا [٤]

وإلى هذا الرأي ذهب الشلوبين في أول قوليه، وابن أبي الربيع ، وهو ظاهر: الإيضاح، وجمل الزجاجي، ومال إليه بعض من شرح كلامهما أخذاً بالظاهر من كلامهما [٥].

وذكر ابن الفخار في شرحه على الجمل العطف على الموضع في اسم" إن " ثم قال :

---

(١) شرح التذييل والتكميل تحقيق د / سيد تقي ٢ / ٨٠٧ ، والفرخ كتاب للجرمي .

(٢) من الآية (٦٩) في سورة المائدة .

(٣) خزانة الأدب للبغدادي ١٠ / ٣٠١ .

(٤) من الوافر لعبد الله بن الزّبير الأسدي ، ويقال : عقيبة بن هبيرة الأسدي ، والشاهد فيه عطف " الحديد " بالنصب على موضع بالجبال ، لأن الباء حرف جر زائد والجبال خبر ليس ، ينظر : الكتاب لسيبويه ١ / ٦٧ (هارون) .

(٥) ينظر : الخزانة ١٠ / ٣٠١ ، ٣٠٢ .

وينبغي أن يحقق النظر في هذا الموضع فإن بعض أشياخنا السبتيين ــ أي علماء سبتة ــ ، وهو أبو عبد الله بن عبد المنعم ــ رحمه الله ــ يسلك مسلك أبي عبد الله بن أبي العافية في إنكار العطف على الموضع في هذا الباب وأمثاله [1] .

وقد أيد ابن مالك رأي ابن أبي العافية ومن تبعهم فقال : " وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم ، بل هو من عطف الجمل ، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة ، أو تقدير تمامها ، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ؛ لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله ، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع ... " [2] .

وذكر الشاطبي انتصار ابن مالك لهذا الرأي مرتضياً بأنه الصحيح من المذهبين ، والمعتمد المعضود بالدليل ، ثم قال : " وقد تصدى ابن أبي العافية لنصره في مسألة أفردها ــ أي بالتأليف ــ وابن الزبير من شيوخ شيوخنا اعتنى بالمسألة جداً ، وطول فيها الكلام ، وهو الذي ذهب إليه من اعتمدناه من شيوخنا ، فتلقيناه عنهم ، فمن أراد الترجيح بين المذهبين فعليه بكلام ابن الزبير ففيه غاية الشفاء في المسألة " [3] .

وبذلك يكون رأي ابن أبي العافية رفع المعطوف بعد اسم " إن " على الابتداء سواء كان العطف بعد تمام الخبر كالأمثلة أو قبل تمامه ، كقوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ... " [4] بل إن العطف قبل تمام الخبر يزيدنا قناعة وتأييداً لمنحى ابن أبي العافية .

يقول ابن يعيش : " العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام ، لأنه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه ... فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال ، إذ الخبر يكون عن منصوب ومرفوع قد عمل منهما عاملان مختلفان فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهذا محال " [5] .

---

(١) ينظر : البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٧٩٣ ــ ٧٩٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) خزانة الأدب ١٠ / ٣٠٢ ، نقلاً عن الشاطبي .

(٤) من الآية (٦٩) في سورة المائدة .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٨ ــ ٦٩ .

٥ ـ رأيه في إلحاق علامة التأنيث للفعل المسند إلى ضمير المثنى المؤنث

يقول أبو حيان : " وتقول للغائبة : هند تقوم ، وهي تقوم ، والسماء تنفطر وهي تنفطر ، وللغائبتين : الهندان تخرجان ، والعينان تدمعان ، فإن كان " هما " ضمير غائبتين فمسألة خلاف ، فابن الباذش يقول : هما يخرجان كضمير المذكر ، وابن أبي العافية يقول : هما تخرجان كظاهرهما وهو الصحيح " [١] .

الدراسة :

اتفق النحويون على إلحاق علامة التأنيث للفعل المسند لفاعله الظاهر المؤنث الحقيقي غير المفصول بينهما بفاصل ، سواء كان مفرداً ، أو مثنى ، أو جمعاً مثل : قامت هند ، تقوم الهندان ، تقوم الفتيات ، وكذلك المسند إلى ضمير الواحدة المؤنثة مثل : هند تقوم ، وإلى ضمير المثنى المؤنث العائد على ظاهره كقولك : الهندان تقومان " [٢] .

ولكنهم اختلفوا فيما إذا ذكر لفظ الضمير لمثنى مؤنث ثم أسند الفعل إلى ضميره العائد عليه ، كما إذا قلت : الهندان هما تقومان .

فيوحي كلام أبي حيان السابق بأن ابن الباذش يجزم بالياء دون التاء ، وهو ما جزم به ابن هشام ونقله عنه السيوطي في كتابه (النكت) [٣] .

وقد جرت هذه المسألة بين ابن أبي العافية وابن الباذش فقال ابن العافية : إنه بالتاء حملاً على الظاهر ، وقال ابن الباذش : لا أعلم في المسألة سماعاً ولا نصاً لنحوي ، والقياس عندي أنه بالياء حملاً على آخر الاسمين ، وهو المضمر الموضوع للغيبة مشتركاً فيه المذكر والمؤنث لكن وجد السماع كقول ابن أبي العافية [٤] .

وما نقله السيوطي عن ابن الباذش أنه جوز الياء نراه الصواب ، إذ لا يعقل أن يوجب

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ٣ ، ٤ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٣ / ٤٠٣ ، والهمع ٢ / ١٧١ .

(٣) ورقة رقم ١٧ / أ ، وينظر : الهمع ١ / ٤٣٣ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣١٩ .

(٤) ينظر : الهمع ١ / ٤٣٣ ، وحاشية يس على شرح القطر للفاكهي ١ / ٧٦ ، وابن الباذش النحوي الغرناطي (ت : ٥٢٨ هـ) لأستاذنا الأستاذ الدكتور / دردير محمد أبو السعود (رحمه الله تعالى) ص ٥٢ ، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

الياء مغفلاً التأنيث إغفالاً تاماً [1] .

ومع ذلك نرى رأي ابن العافية هو الأولى بالصواب قياساً على الظاهر من ناحية وقياساً على ضمير المؤنث المجازي من ناحية ثانية ثم تأييد بالسماع الكثير الغالب من ناحية ثالثة .

والحق أن هذه المسألة تعد إبداعاً من إبداعات نحوي الأندلس ، فلم يسبق لأحد من النحاة قبل ابن أبي العافية وابن الباذش أن تعرض لها ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن نحويي الأندلس قد تجاوزوا ظاهر النحو إلى دقيق مسائله وعويصه إعمالاً للعقل وكذا للذهن ووصولاً به إلى تمام الغاية منه لفظاً ومعنى .

---

(1) ينظر : الارتشاف ٣ / ٣ ــ ٤ .

٦ ــ رأيه في موضع جملة الاستفهام بعد منصوب المتعدي إلى واحد

قال أبو حيان : " ... فثلاثة مذاهب " :

أحدها : أنها في موضع بدل من المنصوب قبلها ، وهو مذهب السيرافي ، واختيار ابن عصفور قال : وهذا بدل شيء من شيء على حذف ، التقدير : عرفت قصة زيد ، أو أمر زيد أبو من هو ؟ وقال ابن الصائغ : هو بدل اشتمال [١] .

والثاني : أن الجملة في موضع نصب على الحال ، وهو مذهب المبرد ، والأعلم ، وابن خروف .

والثالث : أن الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى اثنين وهو مذهب أبي علي فيما حكاه عنه ابن جني ، وتبعه أبو عبد الله بن أبي العافية " [٢] .

الدراسة :

حكى أبو حيان رأي ابن أبي العافية ومن تبعهما في الارتشاف ولم يعلق عليه ، ولكنه في كتابه التذييل والتكميل يقول : " وقد رد ذلك بأن التضمين بابه الشعر ، وما جاء منه في الكلام يحفظ ولا يقاس عليه [٣] .

ثم يعلن أبو حيان اختياره لمذهب ابن أبي العافية ومن قبله ابن جني وأبو علي ملتمساً له وجهاً من القياس فيقول : " والذي أختاره هو هذا المذهب ، والدليل على ذلك ، وأنه ضمن معنى : علمت فتعدى إلى مفعولين جواز رفع الاسم بعد " عرفت " فتقول : عرفت زيد أبو من هو ؟ ، كما كان ذلك في علمت زيدٌ أبو من هو ؟ فزيد مبتدأ ، وأبو من هو جملة في موضع الخبر ، فإذا انتصب كان على هذا المعنى من أن أصله مبتدأ وخبر ، وكان المنصوب مفعولاً أول ، والجملة في

---

(١) بخلاف رأي السيرافي وابن عصفور فإنه عندهما بدل كل من كل ، ينظر : الهمع ١ / ٤٩٨ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٧٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ١٠٣٩ ــ ١٠٤١ .

موضع المفعول الثاني ، كما كان خبراً حين ارتفع الاسم الأول [١] .

وما رد به رأي ابن أبي العافية من أن التضمين بابه الشعر ، ويحفظ ولا يقاس عليه لم يسلم لقائله [٢] .

قال ابن هشام عند التضمين : " وقد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين [٣] ، قال الزمخشري : ألا ترى كيف رجع معنى (وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) [٤] إلى قولك : ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم : " وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ " [٥] أي : ولا تضموها إليها آكلين [٦] .

ويعقد ابن الشجري بحثاً طويلاً في الحمل على المعنى " التضمين " قائلاً : " ولهذا نظائر في القرآن ، وفي شعر العرب ، فمنها تعدية الرفث [٧] بـ " إلى " ـــ ومنها تعدية الإحماء في قوله تعالى : " يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ " [٨] وهي متعد بنفسه ... وإنما حمل " يحمى " على يوقد لأن الإيقاد عليها هو السبب المؤدي إلى إحمائها فأجرى " يحمى عليها " مجرى " يوقد عليها .... " [٩] .

كما عقد المرحوم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة مبحثاً طويلاً للتضمين استوعب فيه

---

(١) التذييل والتكميل ٢ / ١٠٣٩ ـ ١٠٤٢ .

(٢) هو ابن عصفور ، ينظر : شرحه على الجمل ١ / ٣٢٢

(٣) المغني ٢ / ٦٨٥ .

(٤) من الآية (٢٨) في سورة الكهف .

(٥) من الآية (٢) في سورة النساء .

(٦) الكشاف للزمخشري ٢ / ٧١٧ .

(٧) في قوله تعالى : " أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ..... " من الآية (١٨٧) في سورة البقرة

(٨) من الآية (٣٥) في سورة التوبة .

(٩) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٦ .

كثيراً من أقوال العلماء حوله ، جامعاً له ما ورد عليه من آي القرآن الكريم مستغرقاً في ذلك ما يقارب ثلاثين صفحة "[1] .

وما سبق يجعلنا نطمئن كثيراً إلى منحى ابن أبي العافية وخاصة أنه في ذلك مسبوق بعظيمين من عظماء النحو واللغة هما : أبو علي ، وابن جني ، وتابعه فيه جلة من العلماء بدءاً بالزمخشري ونهاية بابن هشام ومروراً بابن الشجري والقرطبي[2] ، وأبي حيان[3] وغيرهم .

(١) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث ج ٢ / ٢٤٦ ــ ٢٧٥ .

(٢) ينظر : تفسير القرطبي ٢ / ٣١٦ ، ١ / ١٢٩ ، ١٢ / ٣٢٢ ، ١٤ / ١٩٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ١٠٣٩ ــ ١٠٤١ .

٧ - رأيه في المشتمل في بدل الاشتمال

قال أبو حيان : " واختلفوا في المشتمل في بدل الاشتمال ، فذهب الفارسي في أحد قوليه ، والرماني في أحد قوليه ، وخَطّاب المارديّ إلى أن الأول مشتمل على الثاني ، قال خطاب : ولا يجوز : سرني زيد داره ، ولا أعجبني زيد فرسه ، ولا رأيت زيداً فرسه ، ويجوز : سرني زيد ثوبه ، وسرني زيد قلنسوته ؛ لأن الثوب يتضمنه جسده ، وذهب الفارسي في (الحجة) إلى أن الثاني مشتمل على الأول نحو : سرق زيد ثوبه ، وذهب المبرد والسيرافي وابن جني والرماني في أحد قوليه ، ومن أصحابنا ابن الباذش ، وابن أبي العافية ، وابن الأبرش إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل ، فيكون إسناده إلى الأول مجازاً ، وإلى الثاني حقيقة ، إذ المسلوب في الحقيقة هو الثوب لا الرجل ، والمعجَبُ هو العلم لا زيد " [١] .

الدراسة :

يذكر المبرد بدل الاشتمال ويظهر مذهبه خير بيان قاطعاً السبيل على معارضه ورادا الشبه عن بعض الأمثلة فيقول : والضرب الثالث ، أي من البدل ـــ أن يكون المعنى محيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر ؛ لالتباسه بما بعده ، فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة ، وذلك قولك : ما لي بهم علم أمرهم ، فأمرهم غيرهم ، وإنما أراد : مالي بأمرهم علم فقال : ما لي بهم علم ، وهو يريد أمرهم ، ومثل ذلك : أسألك عن عبد الله متصرفه في تجارته ، لأن المسألة عن ذلك " [٢] .

ويبين ويشرح ابن يعيش المقصود بالاشتمال كما بينه المبرد أو قريباً منه ، فيقول : " والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه ، وذلك أنك لما قلت أعجبني زيد فهم أن المعجب ليس زيداً من حيث لحم ودم ، وإنما ذلك معنى فيه وعبرة الاشتمال أن تصح العبارة بلفظه عن ذلك الشيء فيجوز أن تقول : سلب زيد وأنت تريد ثوبه ، وأعجبني زيد وأنت تريد علمه .... " [٣] .

ويذكر أبو علي الشلوبين بدل الاشتمال فيقول : " وقد اختلفوا فيه ، فبعضهم يجعل الثاني مشتملاً على الأول ، وبعضهم يجعل الأول مشتملاً على الثاني ، والصحيح أن الفعل "

---

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٦٢٤ .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٩٧ و ١ / ١٦٥ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٦٤ ـــ ٦٥ .

العامل " هو المشتمل الثاني ؛ لأنك إذا ذكرته فهم منه أنك أردت شيئاً من سبب الأول وقع به ذلك الفعل ، وأبان عن ذلك المبرد والزجاجي وفهما ذلك " [1] .

ثم يعود أبو حيان فيفصل ذلك فيقول : " هذا المسألة مما اختلف فيها النحاة فمن قائل باشتمال الأول على الثاني ويفسر ذلك بأنه يكون ــ أبداً ــ إما وصفاً في الأول نحو : أعجبتني الجارية حسنها ، وإما مكتسباً منه الأول وصفاً نحو قوله تعالى : " لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً " [2] ، وأعجبني زيد ماله ... .

ومن قائل بأن الأول قد يشمل الثاني، وقد يشمل الثاني الأول ، وهذا الأخير كقولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن الثوب هو المشتمل على زيد ، لا زيد على الثوب ؛ ومن قائل : لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما الاشتمال للخبر المسند إلى الأول ، ومعناه أن يكون الخبر بالنسبة إلى الأول لا يكتفي من جهة المعنى ، وإنما أسند إليه على إرادة غيره مما يتعلق به ويكون المعنى محيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر ... ثم يقول الشلوبين وهذا المعنى الذي أفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا أبو إسحاق بن ملكون حيث قال : " بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ، ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح " [3] وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي وأبو العباس [4] عنه بما ذكرته .

ومعنى ذلك أن ابن ملكون والشلوبين قد وافقا ابن أبي العافية وابن الباذش وابن الأبرش فيما اختاروه من رأي المبرد والسيرافي وابن جني ومن تبعهم .

وجزم أبو حيان باختياره صريحاً حيث قال : " والصحيح عدم اشتمال أحدهما على الآخر ، بل المشتمل هو العامل ، فإذا قلت : استحسنت الجارية أدبها ، فالاستحسان مشتمل على الجارية عموماً بطريق المجاز ، وعلى الأدب خصوصاً بطريق الحقيقة " .

وقد عبر عن هذا المذهب أحسن تعبير العلامة الرضي حيث قال : " وإنما قيل لهذا : بدل الاشتمال ، قال ابن جعفر : لاشتمال المتبوع على التابع ، لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ، ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر

---

(1) التذكرة لأبي حيان نقلاً عن الشلوبين ص ١٨٦ .

(2) من الآية (٣٣) في سورة الزخرف .

(3) ابن ملكون الحضرمي الإشبيلي ــ لأستاذنا الأستاذ الدكتور / محمد عبد النبي عبد المجيد ص ١٨، الطبعة الأولى ــ القاهرة (١٤١٢ هـ ــ ١٩٩٢ م) ، والتذكرة ص ١٨٦ .

(4) فسره محقق تذكرة النحاة بأبي العباس ثعلب والصواب أنه أبو العباس المبرد كما سبق النقل قريباً .

الأول مشوقة إلى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصاً لما أجمل في الأول مبيناً له " [1] .

واختاره ابن هشام قائلاً : " وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ، هذا هو الذي يظهر، وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون " [2] ويورد السيوطي المسألة ويعرضها على بساط البحث مورداً الآراء فيها إلى أن يقول : " وقال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش هو العامل بمعنى أن الفعل يستدعيها ، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد ، والآخر على سبيل المجاز والتبع " [3] .

وبعد ، فلاشك أن اختيار ابن أبي العافية لهذا الرأي دون غيره [4] إنما هو نابع من معايشة دقيقة للمعاني المقصودة من المتكلم ، وفقه واع لأولي الأساليب بالتعبير عنها وأفضل الأوجه المناسبة لإيصال غرض المتكلم إلى وعي سامعه ومخاطبه بسهولة ويسر .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٣٩ .

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٣) الهمع ٣ / ١٤٨ .

(٤) تنظر الآراء الأخرى ــ مع ما سبق من المصادر ــ في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٣٦ ، وابن الباذش النحوي الغرناطي د / دردير محمد أبو السعود (رحمه الله) ٩٨ ــ ١٠١ .

٨ .الفرق بين الرفع والنصب في " كلّه "

في قول أبي النجم : " .... كلّه لَمْ أصْنع "

قال أبو حيان : " وإلى الفرق بين الرفع والنصب في قوله :[١]

. . . . . كلُّه لَمْ أصنع

ذهب ابن أبي العافية ، وقال الأستاذ أبو علي[٢] : لا فرق بين الرفع والنصب" [٣] .

الدراسة :

إذا أضيفت " كل " إلى الضمير لم تستعمل ألا تابعة للمؤكد أو مبتدأ ، ودلت في كلامهم على إفادتها العموم .

ويرى النحويون أنه لا فرق في المعنى بين التوكيد والابتداء [٤] .

وفي بيت أبي النجم السابق نرى ابن أبي العافية يخالف النحويين جميعاً ويوافق أهل المعاني والبيانيين في تفسير روايتي الرفع والنصب ، فيرى البيانيون أن هناك فرقاً في المعنى ، فالرفع يفيد عموم السلب ، والنصب يفيد سلب العموم [٥] وذلك لأن الرفع يجعل النفي في حيز " كل " فيعم النفي جميع أفراد " كل " وأما النصب فيجعل " كل " في حيز النفي ، فينصب النفي على الكلية ، ولا ينافي ذلك إثبات المعنى لبعض الأفراد ، أي لم أصنع كله ، بل صنعت بعضه [٦] .

وهذا إن دل على شيء من ابن أبي العافية فإنما يدل على فهم دقيق وإدراك واعٍ لفروق المعاني باختلاف الأساليب كما يدل على استقلال في البحث وتفرد في الفهم متجرداً في تناوله المسألة بعيداً عن أثر السابق وصدى الحاضر .

---

(١) لأبي النجم ، وقد سبق ص ٢٣ من البحث .

(٢) المغني بحاشية الدسوقي ١ / ٤٦١ .

(٣) الارتشاف ٤ / ١٩٥٦ .

(٤) ينظر : السابق .

(٥) ينظر : السابق .

(٦) ينظر : المغني ١ / ٤٦١ .

ثالثاً : آراؤه في العوامل

١ ـ رأيه في العامل في الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ

قال أبو حيان : " يقع الظرف والجار والمجرور التامان خبرا للمبتدأ نحو : زيد أمامك ، وبكر في الدار ، والعامل فيه اسم فاعل من كون مطلق ، أي : كائن أمامك ، وكائن في الدار، قال ابن مالك : نص على ذلك الأخفش ، وأومأ إليه سيبويه ، وذهب أبو علي وتبعه ابن جني والزمخشري إلى أن العامل الفعل ، أي : زيد استقر أمامك، ونسب هذا إلى سيبويه ، وذهب سيبويه فيما ذهب إليه ابن أبي العافية وابن خروف إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ ، قال ابن خروف : وهو مذهب متقدمي أهل البصرة .

وذهب الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين إلى أن المحل" الظرف" [١] ينتصب بخلافه للاسم ، ولا يقد له ناصب لا قبله ولا بعده ، وخالفهم ثعلب ، فقال : المحل ينتصب بفعل محذوف ، والمحل نائب عنه فيضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر في الفعل ، قال البصريون : التقدير كائن في ذا الموضع [٢] .

الدراسة :

اختلف النحاة في الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً للمبتدأ على أربعة أقوال :

الأول : أنهما من قبيل الخبر المفرد ، والعامل فيهما كائن أو مستقر، وقد نسب هذا إلى سيبويه ، وهو مذهب الأخفش .

والثاني : أنهما من قبيل الجمل ، والعامل فيهما كان أو استقر أو يستقر على ما يريد من المعنى ، وقد نسب هذا إلى سيبويه وبه قال جمهور البصريين .

وحجتهم في ذلك أن الظرف والجار والمجرور التامين لابد لهما من متعلق ؛ لأن حروف الجر دخلت للربط بين الكلام ، وظرفا الزمان والمكان الصالحان للنصب على الظرفية تضمناً معنى (في) ، و (في) من حروف الجر ، وحروف الجر لابد لها من متعلق ، والمتعلق هو فعل محذوف وجوباً تقديره : استقر ، أو وقع ، أو حدث أو كان .

والبصريون متفقون على أنك إذا قلت : زيد خلفك ، وسائر ما تجعل الظروف خبراً له

---

(١) يعبر الكوفيون عن الظرف بالمحل والصفة .

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢١١ ، وينظر : الكتاب ١ / ٤٠٣ (هارون) ، والتسهيل ١ / ٣١٤ ، ٣١٦ .

أنه منصوب بتقدير فعل محذوف وجوباً [1] .

قال سيبويه : " فصار هو خلْفَك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك ، والعامل في خَلْف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه " [2] .

وقال السيرافي : " هذا الذي ذكره سيبويه من إضمار الفعل صحيح ، وبعض النحويين يأباه ويزعم أنه لا مضمر ينصبه .. " [3].

وقال في موضع آخر : " ولا أعلم خلافاً بين البصريين أنك إذا قلت : زيد خلفك وسائر ما تجعل الظروف خبراً له أنه منصوب بتقدير فِعْلٍ هو استقر ، أو وقع أو حدث ، أو كان ، أو نحو ذلك " [4].

وقال الأنباري : " وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه : زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءَك ، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءَك " [5] .

ثم ساق أدلتهم فقال : " إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر ، لأن الأصل في قولك : زيد أمامك ، وعمرو وراءك (في أمامك ، وفي وراءك) لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في) وفي حرف جر وحروف الجر لابد لها من متعلق " [6].

والثالث : أنه يجوز تقدير الوجهين فيكون من قبيل المفرد ، ويجوز أن يكون من قبيل الجمل وهو ظاهر قول ابن مالك ؛ لأنه قال : ناوين معنى كائن ، أو استقر فقدره بالمفرد والجملة .

والرابع : أنه قسم برأسه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، وهو مذهب ابن السراج حكاه عنه الفارسي في الشيرازات هذا المنقول عن البصريين [1] .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي للكتاب ٢ / ٢٣١ ، ٣٨٧ ، والإنصاف ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وابن الناظم ٢٨٤ ، والأشموني ٢ / ١٢٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٠٦ .

(٣) شرح السيرافي للكتاب ٢ / ٢٣١ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٣٨٧ وما بعدها .

(٥) الإنصاف للأنباري ١ / ٢٤٥ .

(٦) الإنصاف ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(١) ينظر : الكتاب ١ / ١٤٠٣ (هارون) ، والشيرازات ص ١٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٤٤

وأما الكوفيون فالكسائي والفراء ، وهشام وشيوخ الكوفيين مجمعون على أن المحل ينتصب لأنه خلاف الاسم الذي أعمل حديثه ، لا فعل ينصبه ولا يقدر معه لا من قبله ولا من بعده ...

ومذهب الفراء أن المحل إذا تأخر ، فقلت : زيد عندك أنه يتحمل ضمير زيد وإذا تقدم لا يتحمل ضميراً ، فتقول : عندك زيد ، لأنه يرفع الظاهر ، فزيد مرفوع بالمحل تقدم أو تأخر إلا أنه إذا تأخر رفع الظاهر ، ورفع ضميره.

وقال الكسائي : رافع زيد عائد على الاسم المضمر في الصفة ، يعني : الظرف[٢].

وقد خالف ثعلبُ الكوفيين ، وذهب إلى أن الظرف الواقع خبراً منصوب بفعل محذوف غير مقدر ، فهو منصوب بما كان عليه قبل حذف هذا الفعل .

والأصل : حَلَّ أمامك زيد ، أو في زيد حَلَّ خلفك ، فحذف الفعل ؛ لأنه غاير مطلوب فاكتفى بالظرف وبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل قبل الحذف .

قال أبو حيان : " وخالفهم ثعلب ، فقال المحل ينتصب بفعل محذوف ، والمحل نائب عنه ، فيضمر فيه من ذِكْرِ الاسم ما يضمر في الفعل " [٣] .

وما ذهب إليه ثعلب غريب ؛ لأنه أوجد الأثر (المعمول) واعترف به ثم أنكر المؤثر (العامل) حيث جعل الظرف منصوباً بفعل معدوم لفظاً وتقديراً ، وهذا لا نظير له " [٤] .

وزعم ابن أبي العافية وابن خروف وغيرهما ــ كما جاء في المنهج السالك ــ أن مذهب سيبويه أنك إذا قلت : زيد أمامك ، وزيد خلفك ، فالظرف منصوب بالمبتدأ نفسه ، وهو خبر عنه ، وعمل فيه المبتدأ النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأول في المعنى ، فإذا كان الخبر هو الأول رفع ، وإذا كان غير الأول نصب .

وقال ابن خروف : العامل عند سيبويه في الظرف المبتدأ ، وهو الذي عمل في المفرد رفعاً لكونه إياه ، لما لم يكن المبتدأ الظرف عمل فيه نصباً ، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة " [١] .

وإذا قارنا بين رأي ابن أبي العافية وبين رأي ابن السراج وجدناه تأصيلاً وتعميقاً لرأي

، والمنهج السالك ص ٤٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠١ (بولاق) ١ / ٤٠٣ ، (هارون) ، والمنهج السالك ص ٤٢ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١١٢١ .

(٤) ينظر : الإنصاف للأنباري ١ / ٢٤٧ .

(١) المنهج السالك / ٤٢ .

ابن السراج في كون الخبر شبه الجملة قسماً برأسه خاصة حين يكون ظرفاً فهو ينتقل من التسليم بذلك إلى تعليل نصبه رغم وقوعه خبراً .

وقد نقل الرضي رأي ابن أبي العافية ومن تبعه ولم يعلق عليه [٢] ، ولعله وجد فيه بعض القبول .

ورأي ابن أبي الربيع أن القول بأن الخبر شبه الجملة قسم مستقل برأسه إنما هو على سبيل المسامحة لا الحقيقة ... [٣] .

ورغم تصحيح ابن عصفور أن الخبر الظرف والجار والمجرور من قبيل الخبر المفرد فإنه يذكر دليلاً مؤيداً رأي ابن السراج الذي أخذ به ابن أبي العافية فيقول : ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيز الجمل ، ولا من حيز المفردات ، وهو مذهب أبي بكر بن السراج ، واستدل على ذلك بأنك تقول : إن في الدار زيداً ، ولو كان بمنزلة مستقر أو استقر لم يجز تقديمه على اسم " إن " كما لا يجوز تقديمها عليه ، حكى ذلك عنه الفارسي في الشيرازات " [٤] .

ويقصر ابن مالك هذا الرأي لابن خروف قائلاً : : " وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه ، وقال : هو مذهب سيبويه [٥] ، وحمله على ذلك أن سيبويه قال في باب (ما ينتصب من الأماكن والوقت) :

" فانتصب لأنه موقوع فيها ومَكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العِلْم إذا قلت أنت الرجل عِلمْاً عَمِل فيه ما قبله ، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهما ، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها " [١] .

---

(٢) ينظر : شرح الكافية ١ / ٩٣ .

(٣) ينظر : البسيط ١ / ١٥٩ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٤٤ ، والشيرازات ص ١٠٥ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٣١٤ .

(١) الكتاب ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

وقد خرَّج السيرافي كلام سيبويه وأزال عنه ما ظاهره اللبس، لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل فقال :

" وفي كلام سيبويه ما ظاهره تلبس [٢] لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل فجيء على هذا إذا قلت : هو خلفك أن يكون الناصب لخلفك هو أم [٣] زيد إذا قلت : زيد خلفك ، ومراد سيبويه أن الذي ظهر دَلَّ على المحذوف فناب عنه ، إذا كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر ، فجعل ما ناب عنه عاملاً لبيانه " [٤] .

وعلى هذا فليس المبتدأ عاملاً في الظرف عند سيبويه ، لأن مراده أن الظاهر دَلَّ على المحذوف فناب عنه ، وليس كما فهم ابن خروف " .

وقد أبطل ابن مالك ما ذهب إليه ابن أبي العافية وما رآه ابن خروف ورده بأوجه :

الأول : أنه قول مخالف لما اشتهر عند البصريين والكوفيين مع عدم دليل فوجب إطراحه .

الثاني : أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع ، ويخالفنا بادعائه كونه نصباً ، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه ، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف فلا عدول عنه .

الثالث : أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين ناصب ومنصوب لا ثالث لهما ، ولا نظير له فوجب إطراحه .

الرابع : أنه قول يستلزم ارتباط متباينين ولا نظير لذلك ، ومن ثَمَّ لم يكن كلاماً نحو : زيد قام عمرو حتى يقال إليه أو نحوه .

الخامس : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل ، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر [١] .

ويعلن أبو حيان موافقته صراحة لابن أبي العافية ومن رأى رأيه فيقول : " وزعم بعضهم أن الظرف إذا وقع خبراً فليس معمولاً لمقدر ، لا فعل ، ولا اسم فاعل ، بل هو منصوب بنفس

---

(٢) لعلها : ملبس .

(٣) لعلها : أو .

(٤) ينظر : شرح السيرافي للكتاب ٢ / ٣٨٨ .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٥ .

المبتدأ ، وأن المبتدأ عمل فيه نصباً ، كما عمل رفعاً في " قائم " من قولك : زيد قائم وفي كلام سيبويه ظواهر تدل على هذا " [٢] .

وضعف ابن عقيل ومن بعده السيوطي رأي ابن أبي العافية مرددين بعض شبه ابن مالك التي ردها أبو حيان [٣] .

وبعد ، فعلى الرغم وجاهة رأي ابن أبي العافية وتابعيه بالنسبة للظرف لكننا لا نوافقهم حتى لا نفصل بين المتماثلين في الأحكام المتناظرين في المواقع الأسلوبية وهما الجار والمجرور والظرف ، وإذا أمكن تحقيق منحى ابن أبي العافية في الظرف إلا أنه لا يمكن تحقيقه في الجار والمجرور .

قال ابن مالك : " والكلام على حرف الجر المستغنى به كالكلام على الظرف "[٤] .

وفي نهاية المطاف أرى أن العامل في الظرف الواقع خبراً هو الاستقرار المحذوف وجوباً ، فعلاً كان أو اسماً ، كما قال سيبويه وأصحابه البصريون ويقويه ويرجحه أن الظرف متضمن معنى (في) ، و (في) من حروف الجر ، وحروف الجر لابد لها من متعلق ، والمتعلق هنا مقدر محذوف وجوباً تقديره : استقر أو مستقر .

ولا أذهب مذهب صاحبنا ابن أبي العافية ، وابن خروف في أن العامل في الظرف المبتدأ ؛ لعدم وجود الدليل والنظير .

كما لا أرتضي ما قاله الكوفيون إنه منصوب بالمخالفة لأن المخالفة لم تعمل بإجماع ، كما أن إعمالها في أحدهما ترجيح بدون مرجح .

(والله أعلم ،)

---

(٢) النكت الحسان ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) ينظر : المساعد ١ / ٢٣٦ ، والهمع ١ / ٣٢١ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣١٨ .

٢ - رأيه في العامل في الحال في نحو : هذا زيد قائماً

قال أبو حيان : " وأما حرف التنبيه فنحو : هذا زيد قائماً ، فمذهب الجمهور أنه يجوز أن ينتصب " قائماً " على الحال ، والعامل فيه حرف التنبيه ، وقال ابن أبي العافية والسهيلي : لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه " [١] .

وأما اسم الإشارة ، فذهب الجمهور إلى : أنه يجوز أن ينتصب " قائماً " باسم الإشارة ، ووافقهم ابن أبي العافية ، وقال السهيلي : لا يعمل اسم الإشارة ، والناصب في مثل هذه المسألة فعل مضمر ، تدل عليه الجملة ، تقديره : انظر إليه قائماً ، وهذا كله على قول البصريين أن " قائماً " حال ، وتقدم قول الكوفيين في باب " كان " أن قائماً " يسمونه خبر (التقريب) [١] .

الدراسة :

جاء كلام أبي حيان السابق في رأي ابن أبي العافية والسهيلي مجملاً ، ولكنه فصله في المنهج السالك والتذييل والتكميل حيث أضاف تعليلاً لكل من الرأيين فقال في المنهج السالك : " وقال أبو عبد الله بن أبي العافية : قولهم هذا زيد راكباً ، العامل في الحال اسم الإشارة ، فسأله سائل ، هل يكون العامل حرف التنبيه أو لا يكون ؟ فقال : لا يكون ، وإن كان الحرف بمعنى التنبيه ، ووجهه أنهم قد حذفوا لفظ الفعل واستغنوا بحرف التنبيه عنه ، فلم يكونوا ليعملوه عمل الفعل ، فيكونوا قد رجعوا إلى ما خففوا من كلامهم ، فيكون ذلك نقضاً لما قصدوا ، وأما اسم الإشارة فإنه وإن كان بمعنى الفعل ، فلم يفعلوا بالأسماء ذلك بل أعملوها حملاً على الأفعال ، وأجروها مجراها ، وقدروا فيها معنى الفعل نحو قولهم : هذا ضارب زيداً ، فلما كانت الأسماء قد أجريت مجرى الأفعال ، وأخرجت إليها لم يكونوا ليمنعوها من العمل في الحال ، إذ قد أعملوها فيما هو أقوى من الحال " [٢] .

ومعنى ذلك ، أن ابن أبي العافية يوجد فرقاً بين حرف التنبيه واسم الإشارة ، فحرف التنبيه يؤدي معنى الفعل ، ولكنه يأتي على سبيل البدل والتعويض عنه قصداً للتخفيف من لفظ الفعل ، فإذا عمل حرف التنبيه يكون كأننا جئنا بالفعل الذي تخففنا منه بالحذف والاستغناء بالحرف عنه ، أما اسم الإشارة فقد تضمن معنى الفعل ، والأسماء إذا أدت معاني الأفعال عملت في

---

(١) الارتشاف ٢ / ٣٥١ .

(٢) المنهج السالك ص ١٩٧ ، وينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٧٦٦ : ٧٧١ .

غير باب الحال ، فأولى بها أن تعمل في الحال الذي يتسامح في عامله مالا يتسامح في غيره .

ويعقب أبو حيان على رأي ابن أبي العافية فيقول : " وإن جعلت اسم الإشارة هو العامل في الحال فلا يصح ذاك ، لأنك حكمت على اسم الإشارة حين انطلاقه بأنه زيد أي المشار إليه حالة الانطلاق هو زيد ، والأمر ليس كذلك ، بل المشار إليه بأنه زيد ثابتة له الزيدية سواء كان منطلقاً أو غير منطلق .

ثم يواصل أبو حيان نقده لابن أبي العافية من جهة اعتراضه هو نفسه على إعمال حرف التنبيه فيقول : وأيضاً فإنه زعم أن الفعل لما حذف واستغنى عنه بحرف التنبيه لم يكونوا ليعملوه عمله ، فيكون ذلك رجوعاً إلى ما حذفوه من كلامهم ، يرد عليه إعمال " كأن" في الحال لما فيها من معنى التشبيه ، وقد استغنى عن فعل التشبيه بها ، فكان ينبغي أن لا تعمل إلا أن قيد الحرف بأنه الذي لم يستقر له عمل ، فتخرج " كأن " لأنه قد استقر لها العمل في غير الحال .

ويعترض عليه من جهة ثالثة فيقول : وأيضاً فإنك إذا جعلت العامل فيها اسم الإشارة ، وجعلتها حالاً منه كان ذلك باطلاً لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، واسم الإشارة ليس عاملاً في نفسه فلا يكون عاملاً في الحال ... " [1] .

هكذا عرض أبو حيان القضية ، ولعلنا لاحظنا استدراكه على نفسه في بعض اعتراضاته على ابن أبي العافية ، وتأكد ذلك بارتضاء كثير من الخالفين رأى ابن أبي العافية ، يقول الرضي شارحاً قول ابن الحاجب : " وعاملها ـــ الحال ـــ الفعل أو شبهه أو معناه : ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو: " ها أنا زيد قائماً عند من جوزها ، التشبيه من دون اسم الإشارة واسم الإشارة نحو : ذا زيد راكباً " [2] .

ولعله من المحمود للرضيّ تمثيلَه باسم الإشارة خالياً من "هاء " التنبيه ، قاطعاً بذلك احتمال العمل لحرف التنبيه ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك قوله : عند من جوز " ها " التنبيه من دون اسم الإشارة وجدنا اتجاهه قوياً نحو إعمال اسم الإشارة حتى مع " ها " التنبيه .

وقال ابن الخباز في شرح ألفية ابن معط : وتقول : هذا زيد قائماً ، وذكر ابن بابشاذ في

---

(١) ينظر : المنهج ص ١٩٨ ، والتذييل والتكميل ٣ / ٧٦٦ / ٧٧١ .

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١ / ٢٠١ .

ناصب الحال ثلاثة أوجه : إما حرف التنبيه ، وإما اسم الإشارة، وإما كلاهما " [1] .

وكثير من معربي القرآن الكريم إعمال اسم الإشارة في الحال ففي قوله تعالى : " هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً " [2] .

يرى الزمخشري أن " آية " حال ، والعامل فيها ما دل عليه اسم الإشارة من معنى الفعل " [3] .

ويرى العكبري أن العامل ما في " هذه " من التنبيه والإشارة [4] .

ويرى أبو حيان أنه ما في " ها " من معنى التنبيه ، أو اسم الإشارة بما فيه من معنى الإشارة ، أو فعل مضمر ، أقوال ثلاثة [5] ولكنه يختار أن العامل فعل محذوف تقديره : انظروا إليها في حال كونها آيه [6] .

وأخيراً ، ففي إعمال ما في اسم الإشارة من معنى الإشارة جمع بين الأشباه والنظائر، وطرد للأسلوب الواحد في صوره المختلفة ، إذ لو أعملنا " ها " التنبيه دون اسم الإشارة لاحتجدنا فيما ليس فيه " ها " البحث عن عامل ، فإما أن يكون اسم الإشارة وإما أن نقدر عاملاً كما ارتآه السهيلي [7] ، والقاعدة أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج .

وفي كلام سيبويه نفسه ما يجعل اختيار ابن أبي العافية هو الأقوى وأنه رأي الجمهور كما ذكر أبو حيان ، يقول سيبويه : " فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذاك عبد الله ذاهباً ، وهذا عبد الله معروفاً ، فـ" هذا " اسم مبتدأ ، يبني عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه ، أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه ، فقد عمل " هذا " فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده ، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبد الله ؛ لأنك ظننت أنه يجهله ،

---

(1) ينظر : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط ، ابن الخباز (٦٣٩هـ) تحقيق حامد محمد العبدلي ـ بغداد (١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م) .

(2) من الآية (٧٣) في سورة الأعراف ، ومن الآية (٦٤) في سورة هود .

(3) الكشاف ٢ / ١٢٠ .

(4) إملاء ما من به الرحمن ٣ / ٣٢ .

(5) ينظر : البحر المحيط ٥ / ٩٢ .

(6) ينظر : النهر الماد من البحر على هامش البحر ٤ / ٢٢٧ .

(7) نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً " [1] .

ويكون المبرد أكثر تحديداً ، وأدق تفصيلاً ، فيلمس الفروق المعنوية بين أسلوب وأسلوب فيقول : " وتقول هذا زيد راكباً ، وذاك عبد الله قائما ، فإن قال قائل : ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً ؟ قيل له : " هذا " إنما هو تنبيه ، كأنك قلت : انتبه له راكباً ، وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً ... " ذاك " للإشارة ، فكأنك قلت : أشير لك إليه راكباً ، وفي كتاب الله جل وعلا : " وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً " [2][3] .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٦٥ (بولاق) ٢ / ٧٨ (هارون) .

(٢) من الآية (٧٢) في سورة هود .

(٣) المقتضب للمبرد ٤ / ١٦٨ ، وينظر : المساعد ٢ / ٢٩ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٤٢ .

٣ ـ رأيه في إعمال المصدر

قال أبو حيان : " ... وحكى ابن أبي العافية ، أنه لا يعمل ماضياً ، ولعله لا يصح عنه " [١] .

الدراسة :

ذكر أبو حيان أن ابن أبي العافية يرى أن المصدر لا يعمل ماضياً ، ونقل ذلك ـ أيضاً ـ ابن عقيل مشيراً إلى السبب في الإيحاء إلى ابن أبي العافية بهذا الرأي ـ إن صحت نسبته إليه ـ ومفسراً لهذا السبب بما يخدم وجهة نظر الجمهور في عدم اشتراط هذا الشرط فقال : " ولا يتقيد إعماله ـ المصدر ـ بما تقيد به اسم الفاعل ، بل يعمل : ماضياً كما في الحال والاستقبال ؛ لأن عمله بالنيابة عن الفعل، لا بالشبه .

وعن بعضهم منع إعماله ماضياً وعزى إلى ابن أبي العافية ، وقول سيبويه : باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، قيل : معناه مجرى الفعل المضارع له ، ماضياً كان أو غيره ، أي : المشابه ، وقد صرح آخر الباب بما يقتضي هذا ، إذ قال : وتقول : عجبت من ضرب أخيه ، فيكون المصدر مضافاً فعل ، أو لم يفعل ، ويكون منوناً [٢] .

وأنا وإن كنت أوافق أبا حيان وابن عقيل في استبعاد نسبة هذه الرأي لابن أبي العافية ، لإجازته إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في مفعوله الثاني بعد إضافته للأول ـ كما سأوضحه في المسألة التالية ـ إن شاء الله ـ فإنني لا أوافق ابن عقيل في لجوئه إلى تأويله كلام سيبويه وحمله على الحذف والتقدير ، وتفسيره لغوياً لا اصطلاحياً ، والصحيح والصواب أن سيبويه قصد حقيقة كلامه ، وقصد المعنى الاصطلاحي للفعل المضارع لا المعنى اللغوي ، أما كلامه في آخر الباب فقد قصد به الإجمال بعد البيان ، يقول سيبويه : هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضرب زيداً ، فمعناه أنه يضرب زيداً ، وتقول : عجبت من ضرب زيداً بكر ، ومن ضرب زيدٌ عمرا ، إذا كان هو الفاعل كأنه قال : عجبت من أنه

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٧٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٩٦ : ٩٩ (بولاق) ١ / ١٨٩ (هارون) والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٢٩ .

يضرب زيدٌ عمرا " [1] .

ويضيف سيبويه أمثلة أخرى لإعمال المصدر بكافة صوره ثم يقول : " وإن شئت قلت : هذا ضرب عبد الله كما تقول : هذا ضارب عبد الله فيما انقطع من الأفعال " [2] .

ويعلل ابن مالك لعمل المصدر فيقول : " عمل المصدر عمل الفعل ، لأنه أصل ، والفعل فرعه ، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان ، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ، لأنه أصل لكل واحد منها ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه عمل للشبه ، فتقيد عمله بما هو شبهه ، وهو المضارع [3] .

---

(1) الكتاب ١ / ٩٧ (بولاق) و ١ / ١٨٩ (هارون) .

(2) الكتاب ١ / ٩٩ (بولاق) و ١ / ١٩٣ (هارون) .

(3) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٦ ، وينظر : شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان عليه ٢ / ٢٨٧ .

٤ ـ رأيه في إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا كان مضافاً

قال أبو حيان : " ... فلو كان اسم الفاعل ماضياً ، وهو مما يتعدى إلى اثنين ، أو ثلاثة ، وأضفته إلى الأول نحو : هذا معطي زيد درهماً أمس ، فذهب الجرمي ، والفارسي ، والجمهور إلى أن الثاني منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل تقديره : أعطاه درهماً ، وذهب السيرافي وابن أبي العافية وأبو جعفر بن مضاء والأستاذ أبو علي ـــ أي الشلوبين ـــ وأكثر أصحابه إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه وإن كان بمعنى المضي" [1] .

الدراسة :

حكى ابن أبي الربيع الخلاف في هذه المسألة ، فقال : " اعلم أن اسم الفاعل المضاف اختلف النحويون في إعماله فيما يطلبه بعد الإضافة على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يعمل مطلقاً ، وأنه يجري مجراه ، معرفاً بالألف واللام ، فتقول : هذا معطي زيد أمس درهماً ، فيكون " درهماً " منصوباً بـــ " معطي " .... فهذا موافق للكسائي ؛ لأن الكسائي يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً ، والسيرافي يعمله إذا كان بالألف واللام ، أو بالإضافة ، وأبو علي يعمله إذا كان بالألف واللام خاصة ، هذا كله في إعماله بمعنى الماضي .

الثاني : أن اسم الفاعل ، إذا كان مضافاً وكان بمعنى الماضي فننظر فإن كان من باب " ظننت " عمل ، فتقول : هذا ظان زيد شاخصاً أمس ، فشاخص ينتصب بظان ، لا يجوز غير ذلك ؛ لأنك إن نصبت بإضمار فعل ، أدى إلى اقتصار " ظننت " على مفعول واحد ، وظننت لا يكون ذلك فيها ... فإن كان من باب " أعطى " أو " أمر " فلا يكون ذلك فيه ، فإن جاء هذا معطي زيد درهماً أمس فيكون " درهماً " منصوباً بإضمار فعل تقديره : أعطاه درهماً ...

الثالث : أن اسم الفاعل المضاف لا يعمل ، إذا كان بمعنى الماضي وإن كان من باب " ظننت" وإنما يعمل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعل العاري عن الألف واللام، وعن الإضافة ، وهي أربعة : الاعتماد ، ولا يكون بمعنى الماضي ، وألا يصغر ، ولا يضاف ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٢٧٢، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٤ ، ١٤٥ ، والمنهج السالك ص ٣٢٨ .

وهذا المذهب الثالث هو عندي الصحيح ، وأما قولهم : هذا ظان زيد أمس شاخصاً ، فلم يثبت عن العرب " [1] .

هكذا عرض ابن أبي الربيع ثلاثة مذاهب في إعمال اسم الفاعل المضاف بمعنى الماضي ناسباً بعض الآراء إلى أصحابها خاصة الرأي الأول الذي نسبه إلى السيرافي واستأنس له برأي الكسائي الذي يجيز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً .

وإذا ما عرضنا المنقول عن ابن أبي العافية في هذه المسألة وجدناه يوافق رأي سابقَيْه : السيرافي، والأعلم ولاحقيه أبي جعفر بن مضاء وأبي علي الشلوبين وأصحابه في الارتشاف ، وزاد في (التذييل والتكميل) بعد ذكر السيرافي والأعلم ، وبعض المحققين كأبي عبد الله ابن أبي العافية والأستاذ أبي علي وأكثر أصحابه وهو اختيار أبي جعفر بن مضاء [2] .

ويرتضي ابن يعيش رأي السيرافي وتابعيه ، ويجتهد في الدفاع عنه ، والرد على مخالفيه فيقول : " وأما ما يتعدى إلى مفعولين من نحو : هذا معطي زيد درهما ، فإن كثيراً من النحويين يزعمون أن الثاني ينتصب بإضمار فعل تقديره هذا معطي زيد أعطاه درهماً ، وليس بالحسن ، ألا ترى أن مما يتعدى إلى مفعولين ما لا يجوز أن يذكر أحدهما دون الآخر ، وأنت تقول : هذا ظان زيد منطلقاً أمس ، فلو كان الثاني ينتصب بإضمار فعل لكنت في الأول مقتصراً على مفعول واحد ، وهو ما أضيف إليه اسم الفاعل وذلك لا يجوز ...." [3] .

ومما يستأنس به لرأي المجيز أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج ، ومن هنا حكاه السيوطي راضياً به فقال : " وقال قوم : يعمل النصب إن تعدى لاثنين أو ثلاثة نحو : هذا معطي زيد درهماً أمس ؛ لأنه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للإضافة إليه لاستغنائه بالإضافة إلى الأول ، والأكثرون قالوا : هو منصوب بفعل مضمر ، قال ابن مالك " ويرده أن الأصل عدمه [4] .

على أن ما نقله السيوطي عن ابن مالك ــ هنا ــ لم أجده في كتبه المتداولة بين أيدينا ، بل إن ابن مالك يمنع إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في هذه المسألة وغيرها ، بل يذكر رأي

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٧٢ ، والمنهج السالك ص ٣٢٨ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٨١٠ ، ٨١١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) همع الهوامع ٣ / ٥٥ .

الشلوبين ـــ وهو متابع للسيرافي وابن أبي العافية ويرده [1] .

ومع هذا التحفظ فيما نقله السيوطي عن ابن مالك فإني لا أرى بأساً بقبول رأي السيرافي حيث تبعه كثير من العلماء المحققين بدءاً بالأعلم شيخ ابن أبي العافية ، وانتهاء بالسيوطي مروراً بابن أبي العافية وابن مضاء ، وابن يعيش والشلوبين ، وكلهم أعلام يشار إليهم بالبنان في عالم البحث النحوي تحقيقاً وتدقيقاً واختياراً من الآراء وترجيحاً .

---

(1) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٨ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٤٤ : ١٠٤٥ ، وعمدة الحافظ ٢ / ٦٧٦: ٦٧٧، والأشموني٢ / ٣٠٠ ، ٣٠١ .

الفصل الثالث

من إسهاماته في الجانب الصرفي

١ ـ تأصيل (ذا) الإشارية ووزنها

قال أبو حيان في معرض حديثه عن " ذا " الإشارية : ـــ

" وألفه منقلبة عن أصل عند البصريين ، وقال بعضهم : عن ياء ، فالمحذوف ياء ، فالعين واللام ياءان ، وقال بعضهم : عن واو ، فالمحذوف ياء ، فهو من باب طويت ، وقيل المحذوف اللام ، وقيل : العين ، وهذه الألف هي اللام ، ووزنه في الأصل : فَعَل بتحريك العين ، وهو قول ابن الأخضر وابن أبي العافية ، وقيل فَعْل : بسكون العين ، وهو قول ابن المهلب " [١] .

الدراسة :

يرى ابن أبي العافية أن " ذا " اسم إشارة ، ثلاثي الأصل ، محرك العين ، وألفه منقلبة عن أصل ، وهو بذلك يوافق مذهب البصريين .

قال الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في" ذا " و" الذي " الذال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لهما .

وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما [٢] .

وإذا كان البصريون قد اتفقوا على أصالة الألف ، وأنها منقلبة عن أصل فقد اختلفوا في جذر الكلمة هل هو ثنائي أم ثلاثي ؟ ثم في أصل الألف ، هل هو واو أو ياء ؟ وهل منقلبة من موضع العين أم من موضع اللام ؟ ثم في وزن الأصل الثلاثي ، هل هو " فَعَل " بتحريك العين أم " فَعْل " بإسكانها ؟

وأقدم ما وصل إلينا من رأي منسوب لصاحبه في هذه الكلمة هو رأي الأخفش الذي يرى أنها ثلاثية الأصل .

---

(١) الارتشاف ١ / ٥٠٥ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، المسألة الخامسة والتسعون .

قال الأنباري : " واختلفوا في " ذا " فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصلها : " ذيٌ " بتشديد الياء ــ إلا أنهم حذفوا الباء الثانية فبقى " ذي " فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بكي ، فإذن الألف منه منقلبة عن ياء بدليل جواز الإمالة . . . " [1] .

هذا هو رأي الأخفش كما قرره الأنباري ، فالكلمة ثلاثية الأصل عينها ولامها ياء حذفت اللام ثم قلبت العين ألفاً ، ولأن أصلها الياء جاز فيها الإمالة .

وقد حكى سيبويه فيها : الإمالة ، معللاً لها بالانقلاب عن الياء .

قال : " وقال ناس يوثق بعربيتهم : هذا باب ، وهذا مال ، لما كانت بدلاً من الياء كما كانت في رميت شبهت بها " [2] .

وقال في موضع آخر : " وقالوا : لا " فلم يميلوا ، لما لم يكن اسماً ، وفرقوا بينها وبين " ذا " ، وقالوا : " ما " فلم يميلوا ؛ لأنها لم تتمكن تمكن " ذا " [3] .

وقد اختلف الناقلون لرأي الأخفش بعد الأنباري في الصورة الوزنية ، فقال ابن يعيش : " وزنه " فَعْل " ساكن العين محذوف اللام ، وألفه منقلبة عن ياء فهو من مضاعف الياء من باب حييت وعييت ، هذا مذهب البصريين قالوا : أصله : " ذي " على لفظ حي وعي[4] .

والواضح أن ابن يعيش قد حكى الصورة الحاضرة بعد الإدغام ، وقد يكون الإدغام للسكون العارض والسكون الأصلي .

ولذا قال الرضي : " قال الأخفش : هو من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة ، وليس في كلامهم تركيب نحو : حيوت فلامه أيضاً ياء ، وأصله : " ذي " بلا تنوين محرك العين بدليل قلبها ألفاً ، وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً ، كما في يد ودم ثم قلبت العين ألفاً ، لأن المحذوف اعتباطاً كالعدم ، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين ألا ترى إلى نحو : " مُرْتَوٍ " [5] .

---

(1) الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(2) الكتاب ٤ / ١٢٨ .

(3) الكتاب ٤ / ١٣٥ .

(4) شرح المفصل ٣ / ١٢٦ .

(5) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠ .

فالرضي يرى أن الياء المقلوبة ألفاً هي العين وأصلها الحركة كما يقول ابن أبي العافية وهو أولى لاكتمال علة القلب ألفاً .

وينتقل الأنباري إلى الرأي الآخر من آراء البصريين فيقول : " وذهب بعضهم إلى أن الأصل في " ذا " ذوي بفتح الواو لأن باب " شويت " أكثر من باب " حييت " فحذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها " [1] .

قال ابن يعيش : " الأول أقيس لمجيء الإمالة " [2] .

وقال الرضي : " إما أن تقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفاً والإمالة تمنعه ، وإما أن تقول : حذفت العين وحذفها قليل ، فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى " [3] .

ويرى فريق ثالث من البصريين منهم السيرافي أن " ذا " ثنائي الوضع ، وألفه أصل غير منقلبة عن شيء [4] .

وابن يعيش لم يطلع على هذا الرأي للسيرافي ومن معه ، ولكنه اقترحه واستحسنه ورآه مذهباً فقال : " لو ذهب ذاهب إلى أن " ذا " ثنائي ، وليس له أصل في الثلاثية نحو : " من " و " كم " في المبهمة ، وأن ألفه أصل كالألف في " لدى " و " إذا " لم أر به بأساً ؛ لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف " [5] .

وكذلك لم يطلع أبو حيان ــ بداية الأمر ــ على ما قاله السيرافي فقال أيضاً : " ولو ذهب ذاهب إلى أن " ذا " ثنائي الوضع نحو " ما " ، وأن ألفه أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء ، إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين ، لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى ... ثم قال : " ثم رأيت هذا المذهب للسيرافي والخشني ونقله عن قوم " [6] .

---

(١) الإنصاف ٢ / ٦٧٠ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٢٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠ .

(٤) الجني الداني في حروف المعاني ٢ / ٢٣٨ ، وحاشية يس على التصريح ١ / ١٢٦ ، والصبان على الأشموني ١ / ١٣٨ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٧ .

(٦) همع الهوامع ١ / ٢٤٥ .

والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين [1] .

ويضعف أيضاً رأي السيرافي والخُشَنِيّ ومن تبعهما .

قال الصبان : " واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل لا ثنائي ، وألفه زائدة لبيان حركة الذال ، كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائي وألفه أصلية ، مثل : " ما " كما يقول السيرافي ؛ لغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية ، والتثنية ، والتصغير، ولا شيء من الثنائي كذلك [2] .

هذا ، وقد قَوَّى النحويون رأي ابن أبي العافية في وزنه على" فَعَل " بتحريك العين .

قال المرادي : " واختلفوا في وزنه ، فقيل " فَعَل " بالتحريك ، وهو الأظهر ، وقيل " فَعْل " بالإسكان " [3] .

وقال السيوطي : " ... فالأصح أنه " فَعَل " بتحريك العين ، لأن الانقلاب عن المتحرك أولى ، وقيل " فَعْل " بسكونها لأنه الأصل [4] .

وقال الشيخ خالد الأزهري : " وهو ثلاثي الأصل ، حذفت لامه على الأصح ، لا عينه ، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح [5] .

---

(1) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠ ، ٣١ .

(2) حاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٣٨ .

(3) الجنى الداني ١ / ٢٣٨ .

(4) الهمع ١ / ٢٤٥ .

(5) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٢٦ .

(٢) رأيه في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

قال أبو حيان : " وإذا كانت الهمزة أول الكلمة وقبلها ساكن صحيح ، فأهل الحجاز يحذفونها بعد نقل حركتها إليه ، سواء في ذلك التنوين ، ولام التعريف وميم الجمع الساكنة ، وسائر حروف المعجم الصحاح نحو " حَامِيَةٌ * أَلْهَاكُمُ " [١] ... .

وممن أجاز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة الزجاج ، وأبو عبد الله بن أبي العافية وإبراهيم النقاش ، وذكر أنها لغة قريش وكنانة ، قال أبو الحسن بن الباذش : وهذا ذهاب عن الصواب الذي عليه الخليل وسيبويه وسائر النحويين المتقدمين " [٢] .

الدراسة :

تناول النحويون هذه القضية في كتبهم بكثير من التعميم ، ومثلوا لها في أغلبها بالهمزة بعد لام التعريف ، أو بعد حرف صحيح غير التنوين وميم الجمع ، قال سيبويه : " واعلم أن كل همزة متحركة ، كان قبلها حرف ساكن ، فأردت أن تخفف حذفتها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وذلك قولك : منَ بُوك ؟ ، ومَنَ مُّك ؟ وكم بلُك ، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والإبل ، ومثل ذلك قولك : أَلْحَمَر إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر ، ومثله قولك في المرآة : المرةُ والكَمْأة : الكَمَة " [٣] .

وقال المبرد : " واعلم أن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن ، فأردت تخفيفها ، فإن ذلك يلزم فيه أن تحذفها ، وتلقي حركتها على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحركاً بحركة الهمزة " [٤] .

وقد أدلى علماء القراءات بدلوهم في هذه القضية ، فقد عقد ابن الباذش في كتابه " الإقناع " باباً بعنوان : نقل الحركة قال فيه :

" كان ورش يحذف كل همزة في أول كلمة إذا كان قبلها ساكن ، وينقل حركتها إليه ،

---

(١) الآية (١١) من سورة القارعة ، والآية رقم (١) من سورة التكاثر .

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٦ (بولاق) و ٣ / ٥٤٥ (هارون) .

(٤) المقتضب ١ / ٢٩٦ .

أي حركة كانت ، إذا كانا من كلمتين ما لم يكن الساكن حرف مد ، ولين أو ميم الجمع ، وهذا إذا وصل " [1] .

ثم ينتقل إلى أبي عمرو بن العلاء ناقلاً عنه أنه قسم الساكن الواقع قبل الهمزة إلى ثلاثة أضرب :

الأول : أن يكون تنويناً نحو : " حَامِيَةٌ * أَلْهَاكُمُ " [2] ، و " مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا " [3] و " عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا " [4] و " كُفُواً أَحَدٌ " [5] ... ونحوه .

الثاني : أن يكون لام التعريف نحو : الأرض ، والآخرة ، والآزفة ، والأولى ، والأذن ، وشبهه .

الثالث : أن يكون سائر حروف المعجم نحو : " مَنْ آمَنَ " [6] و " قَدْ أَفْلَحَ " [7] و " خَلَوْا إِلَى " [8] و " أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ " [9] وشبهه [10] .

قال أبو جعفر : " وقد أجاز أبو إسحاق الزجاج نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع على وفق ما ذكر إبراهيم النقاش ، فقال في المعاني : " وإذا نقلت حركة الهمزة قلت : " عَلَيْهِمَ أَلْذَرْتَهُمْ " [11] ، وسألت عن هذا أبا عبد الله محمد بن أبي العافية النحوي ، فأجازه لي، وقال لي ، قد قرئ به في غير السبع ، وكتب لي بذلك خط يده بحضرتي " [12] .

وهكذا يضيف لنا أبو جعفر بن الباذش بعداً جديداً في موسوعية الرجل وإحاطته بجوانب

---

(١) الإقناع في القراءات السبع ١ / ٣٨٨ .

(٢) الآية (١١) من سورة القارعة ، والآية رقم (١) من سورة التكاثر .

(٣) من الآية (٩٤) في سورة الأعراف .

(٤) من الآية (٢) في سورة يونس .

(٥) من الآية (٤) في سورة الإخلاص .

(٦) من الآية (١٢٦) في سورة البقرة .

(٧) من الآية الأولى في سورة المؤمنون .

(٨) من الآية (١٤) في سورة البقرة .

(٩) من الآية (٦٩) في سورة الصافات .

(١٠) الإقناع في القراءات السبع ١ / ٣٨٨ .

(١١) من الآية (٦) في سورة البقرة وسورة ياسين من الآية (١٠) .

(١٢) الإقناع في علل القراءات السبع ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

المعرفة ، فهو مرجع العلماء عند إرادة التأكد والاطمئنان ، وهو عارف بأنواع القراءات ، ثم هو واثق بعلمه متأكد من علمه ، فلذا يكتب بخط يده ، ولا يرى في ذلك غضاضة .

وأما ابن الباذش الكبير " الأب " فقد حاول التوفيق بين نقل العلماء لقراءة ورش وبين معارضته لنقل الحركة إلى ميم الجمع فقال فيما نقل عن ابنه أبو جعفر : " وقال لي أبي ـــ رضي الله عنه ـــ : هذا ذهاب عن الصواب الذي عليه الخليل وسيبويه وسائر النحويين المتقدمين والقول في ذلك أن ورشا إنما ضم ميم الجمع مع الهمزة للإشعار بأنه قصد إلى أصله من تخفيف الهمزة ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها مثل : " هَلْ أَتَاكَ " [1] و" مِنْ إِمْلاقٍ" [2] ... فاعترضه أن ميم الجمع لا تحرك عند الحاجة إلا بحركتها ، لا بحركة التقاء الساكنين ، ولا بحركة غيرها ، وإنما تحرك بحركة أصلها في نحو : " عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ " [3] و " إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ " [4] فصرفته حركة الأصل عما قصد إليه من نقل الحركة إليها ، وهذا أحد الأحكام التي يقصدها المتكلم فتعترضه الأصول ، فلا يصل إليها مخافة الإحالة في معارضة الأصول " [5] .

وفي رأي الباذش رجوع إلى الأصل ، وطرد للباب على نظام واحد وسلاسة في الأداء ، قال سيبويه : " واعلم أن من أسكن هذه الميمات في الوصل لا يكسرها إذا كان بعدها ألف وصل ، ولكن يضمها ، لأنها في الأصل متحركة بعدها واو ... وإنما حذفوا وأسكنوا استخفافاً لا على أن هذا مجراه في الكلام وحده ... ولو كان كذلك لم يقل من لا يحصى من العرب كنتمو فاعلين فيثبتون الواو ، فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالحركة التي في أصل الكلام " [6] .

ومع ذلك فلا نرى في رأي ابن أبي العافية بعداً عن الصواب ، خاصة إذا ما لاحظنا كثرة الإسكان لميم الجمع في كلام العرب حتى تنوسي الأصل المضموم بالإضافة إلى ورود القراءة به ، وإجازة الزجاج له ، وفي الأخذ برأيه توسعه على المتكلم بالعربية وإتاحة له أن يتصرف في أسلوبه بما لا يبعده عن الصواب .

---

(١) من الآية الأولى في سورة الغاشية .

(٢) من الآية (١٥١) في سورة الأنعام .

(٣) من الآية (٦١) في سورة البقرة .

(٤) من الآية (١٤) في سورة يس .

(٥) الإقناع في علل القراءات السبع ١ / ٢٩٢ .

(٦) الكتاب ٢ / ٢٩٣ (بولاق) و ٤ / ١٩٣ ، ١٩٤ (هارون) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد ،

ففي نهاية هذه الرحلة العلمية في بطون مؤلفات أبي حيان النحوية بحثاً عن آراء ابن أبي العافية النحوية والصرفية ، يجمل بي إيجاز أهم النتائج والملاحظات التي أبرزها البحث وتتلخص فيما يلي:

١ ـ استطاع هذا البحث تجلية ، وإبراز حقيقة ابن أبي العافية النحوي ، الذي بخسه التاريخ حقه ، وترجم له بغير شخصه ، فقد حقق البحث أن ميلاده كان حول منتصف القرن الخامس الهجري ، ووفاته في سنة ٥٠٩ هـ .

٢ ـ لقد صحح البحث أن ابن أبي العافية ليس هو المذكور في بغية السيوطي ، والذي دأب أكثر المحققين على الترجمة له بالموجود بها ، وأن أول من عرّف به تعريفاً صحيحاً هو ابن بَشْكُوال في الصلة .

٣ ـ شهد منشأ ابن أبي العافية نهضة علمية وأدبية واسعة ، فقد أظلته دولة ملوك الطوائف التي شهدت فيها الأندلس نهضة فكرية لم تبلغها في عصورها السابقة ولا اللاحقة ، وذلك بسبب تنافس الملوك ، والأمراء ، والوزراء ، ورغبة كل واحد منهم أن تكون عاصمة دولته قرطبة جديدة أو بغداد أخرى في الأندلس .

٤ ـ أخذ ابن أبي العافية عن جلة علماء عصره ، وعلى رأسهم الأعلم الشنتمري كما كان له أقران ومعاصرون شاركهم في التلقي عن شيوخه .

٥ ـ كان لابن أبي العافية مع علماء عصره مجالسات ومساجلات ومشاركات ومناقشات علمية ، ومسائل نحوية كانت محل أخذ ورد واعتراض وموافقة مما عاد على العلوم عامة ، والنحو بخاصة بالتوثيق والتحقيق والتدقيق والتثبيت لصحيح الأقوال وأصوب الآراء .

٦ ـ كان لابن أبي العافية تلاميذ شهروا بالنحو ، واشتهر بهم ، فنقلوا آراءه ، وخلدوا علمه خاصة أنه لم يؤثر عنه اهتمام بالتأليف .

٧ ــ تميز النحو في عصره بارتباطه بالنصوص المسموعة عن العرب ، والأساليب الموثقة ، وعدم إطلاق العنان للأقيسة النظرية ، وغض النظر عن الأمثلة المصنوعة التي لم ترد عن العرب .

٨ ــ أخذ النحو في عصره على العلماء مجالسهم ، وملك عليهم اهتمامهم ، واهتمام العامة بهم ، حتى عُدَّ غير المتبحر في النحو ليس مستحقاً للتميز ولا سالماً من الازدراء مهما كان علمه ، ومهما كانت مكانته .

٩ ــ كان ابن أبي العافية في إطاره النحوي العام بصري المذهب ، مشغولاً بكتاب سيبويه محاولاً الاستئناس به في تصحيح آرائه ، حتى لو كان ــ في ظاهره ــ مخالفاً لما رآه سيبويه ، ومع ذلك برزت شخصيته الفذة في التحقيق والتدقيق والموازنة بين الآراء والخروج برأي يختاره ، ويعلل له ، مما جعله ــ أحياناً ــ يخالف آراء جلة البصريين والنحويين المتقدمين ، بل قد يخالف جميع النحويين ، ليختار رأياً هو أوفق بالمعنى وألصق بفقه الكلام وروح اللغة .

١٠ ــ تدل آراء ابن أبي العافية السابقة ــ والتي قام البحث بجمعها ودراستها على أنه طوَّف بالنحو في جميع نواحيه من مفردات وتراكيب وعوامل ونظرات إعرابية وجوانب صرفية .

١١ ــ كثير من آرائه وإسهاماته في النحو كانت مبتكرة ، إما في اختيارها ، أو تشقيقها من آراء أخرى ، أو تأصيلها وتثبيتها لمقولات سابقة .

١٢ ــ كثير من آرائه قد حظيت وتميزت بقلة الملاحظات والاعتراضات عليها والتصقت ــ في كثير منها ــ بالغالب في استعمال العرب .

١٣ ــ كان لابن أبي العافية وأقرانه الأندلسيين ابتكارات وإبداعات لمباحث نحوية لم يسبقوا إليها كحديثهم عن تأنيث الفعل المسند إلى ضمير المثنى المؤنث العائد على مضمره البارز في نحو : هما تفعلان ، وكذلك حديثهم عن نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع والتنوين ، وهي أمور لم يتطرق إليها بحث من قدامى النحويين بصفة مستقلة .

١٤ ــ لابن أبي العافية السبق في تأصيل بعض القواعد النحوية ، ووضع الضوابط والشروط لها وجمع الأمثلة والأساليب المناسبة أو المخالفة لها على نحو ما رأينا له في قاعدة العطف على الموضع الذي قننها وأصلها ووضع لها من الشروط والقيود ما تناقله العلماء من بعده ،

ولم يسبقه ــ فيما أعلم ــ من تناولها تناوله .

١٥ ــ اتجاهه العام في العوامل النحوية إلى العامل اللفظي أكثر منه إلى العامل المعنوي ، وقد لاحظنا ذلك في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً ، وعامل النصب في الحال بعد اسم الإشارة واسم الفاعل المضاف بمعنى الماضي وهو ما يشير من طرف خفي إلى تأثيره بالمذهب الظاهري الذي كان سائداً في عصره .

١٦ ــ وأخيراً أظهر البحث منزلة ابن أبي العافية عند أبي حيان الأندلسي ، فقد عده أبو حيان من كبراء الأندلس ، وجعله من أئمة بلاده ، مما يشهد بتفوق الرجل ، وعلو مكانته وريادته أهل زمانه علماً وثقافة وأدباً .

وبعد ، ففي ختام هذه الملاحظات والنتائج التي توصلت إليها ، أهيب بالأساتذة المحققين إذا ما عاودوا طبع كتبهم وأبحاثهم تصحيح الترجمة لهذا العلم ، وفقاً لما ورد في هذا البحث بناء على الأدلة المذكورة فيه .

وإني لأرجو أن أكون بهذه الدراسة قد أسهمت بجهد متواضع في خدمة النحو العربي ، وكشفت النقاب عن علم من أعلام نحاة الأندلس ، وجليت هذه الشخصية التي من حقها أن تحظى بعناية الباحثين وتنال اهتمام الدارسين .

وفي النهاية أقول : إن كنت قد هديت إلى الرشاد في بحثي هذا فلله شكري وحمدي على ما وفقني وهداني .

وإلى هؤلاء العلماء الذين أناروا طريق العلم بذوب نفوسهم وعصارة عقولهم فبعثوا لنا في آفاق المعرفة هذا النور الذي به نبصر ، وعلى هديه نسير ــ أزجي خالص تقديري وسامي إجلالي .

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباحث

د / بشيري عبد المعطي سيد درويش

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر ــ فرع أسيوط

الفهارس الفنية

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقـــرة		
" ... عَلَيْهِمْ ءأَنْذَرْتَهُمْ .... "	٦	١٠٦
" .... خَلَوْا إِلَى ... "	١٤	١٠٦
" .... عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ .... "	٦١	١٠٧
" ... مَنْ آمَنَ ... "	١٢٦	١٠٦
" أحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم ... "	١٨٧	٧٢
سورة النساء		
" ... وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ... "	٢	٧١
سورة المائدة		
" ... إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى .... "	٦٩	٦٥ ، ٦٧
سورة الأنعام		
" ... مِنْ إِمْلاقٍ ... "	١٥١	١٠٧
" ... وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ "	١٥٦	٦٠
سورة الأعراف		
" ... هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ... "	٧٣	٩١

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
تابع : سورة الأعراف		
" ... مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا ... "	٩٤	١٠٥
" ... وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ "	١٠٢	٥٩ ، ٦٠
سورة التوبة		
" يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ... "	٣٥	٧٢
سورة يونس		
" .... عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا ... "	٢	١٠٥
سورة هود		
" ... هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ... "	٦٤	٩١
" ... وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ... "	٧٢	٩٢
" وَإِنَّ كُلّاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ .... "	١١١	٥٧
سورة يوسف		
" ... لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ... "	٨	٣٣
" ... قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا ... "	٦٣	٣٣
" يَابَنِيَّ ادْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ... "	٨٧	٣٣

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة

سورة الكهف		
" ... وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ... "	٢٨	٧١
سورة المؤمنون		
" قَدْ أَفْلَحَ... "	١	١٠٦
سورة الفرقان		
" إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا ... "	٤٢	٦٠
سورة يس		
" ....) عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ... "	١٠	١٠٦
" ... إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ... "	١٤	١٠٧
" وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ "	٣٢	٥٧
سورة الصافات		
" ... أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ... "	٦٩	١٠٦
سورة الزخرف		
" ... لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً ... "	٣٣	٧٤
سورة القلم		
" وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ... "	٥١	٥٧

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الغاشية		
" هَلْ أَتَاكَ ... "	١	١٠٧

آخر القارعة وأول التكاثر		
" .. حَامِيَةٌ ۝ أَلْهَاكُمُ ... "	آخر القارعة وأول التكاثر	١٠٤ ، ١٠٥
سورة الإخلاص		
" ... كُفُواً أَحَدٌ "	٤	١٠٥

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	موطنه	رقم الصفحة
قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في زيد بن حارثة ـ رضي الله عنه ـ : " وأيْمُ الله لقَد كَان خَلِيقاً للإمَارَة ، وإنْ كَان مِنْ أحبِّ النَّاسِ إليَّ "	صحيح البخاري ٥ / ٢٧٩	٥٧

ثالثاً : فهرس الأشعار

البيـــــــــت	البحر	قائله	رقم الصفحة
مُعَاوِي إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلسْنا بالجِبَال ولا الْحَدِيْدا	الوافر	عبد الله ابن الزَّبِير الأسدي	٦٦
عَزمْتُ على إقَامة ذِي صَبَاح لشَيء مَا يُسَوَّد مَنْ يَسُوْدُ	الوافر	أنس بن مدركة الخثعمي	٤٨
أَحَوْلي تَنْفُضُ أسْتُك مِذْرَوَيْها لتقتلني فها أنذَا عُمارا	الوافر	عنترة	٥٥
قَدْ أصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَار تَدَّعى عَليَّ ذنبا كلُّه لَمْ أصْنَع	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٤ ، ٧٧

رابعاً : فهرس المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم جل من أنزله

أولاً : المخطوطات :

١ ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لابن مالك ، تأليف أبي حيان الأندلسي وهذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية (دكتوراه) .

أ) الجزء الأول إعداد الباحث : مصطفى أحمد أحمد حبالة ، وهذه الرسالة مودعة في المكتبة المركزية لجامعة الأزهر برقم ٩٧٠ .

ب) الجزء الثاني تحقيق الباحث : السيد تقي عبد السيد ، وهذه الرسالة مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية (القاهرة) تحت رقم ١٦٦١ ، رسائل .

ج) الجزء الثالث تحقيق : حماد حمزة أحمد ، وهذه الرسالة مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية (القاهرة) تحت رقم ١٥٨٦ / ١٥٨٨ رسائل .

د) الجزء الرابع تحقيق الباحث : الشربيني إبراهيم أبو طالب ، وهذه الرسالة مودعة في مكتبة كلية اللغة العربية (القاهرة) برقم ٢٢٢٤ / ٢٢٢٦ رسائل .

هـ) الجزء الخامس إعداد الباحث : محمد محمود عبد الجواد عبد الله ، وهذه الرسالة مودعة بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر تحت رقم ٣٣٤٤ / ٣٣٤٥ رسائل .

و) الجزء السادس تحقيق الباحث : عبد الحميد محمود حسان الوكيل ، وهذه الرسالة مودعة في مكتبة كلية اللغة العربية (القاهرة) برقم ١٧٣٨ / ١٧٤٠ رسائل .

ز) الجزء السابع تحقيق : علي علي حسن علوان ، وهذه الرسالة مودعة في مكتبة كلية اللغة العربية (القاهرة) تحت رقم ٢٣٥٣ / ٢٣٥٥ رسائل .

ح) الجزء الثامن إعداد الباحث / سليمان محمد الحلفاوي ، وهذه الرسالة مودعة بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر برقم ١٠٠٨ رسائل .

٢ ــ النكت في النحو للسيوطي ــ مخطوط بمكتبة المعهد الديني بدمياط برقم ٧٦ نحو .

ثانياً : المطبوعات :

٣ ــ ابن أبي الربيع : آراؤه وأقوال يجب أن تصحح د . عبد العزيز صالح رضوان ــ الطبعة الأولى ــ القاهرة (١٩٨٩ م) .

٤ ــ ابن الباذش النحوي الغرناطي (ت : ٥٢٨ هـ) حياته ــ آثاره ــ آراؤه النحوية

لأستاذنا الأستاذ الدكتور / دردير محمد أبو السعود (رحمه الله رحمة واسعة) الطبعة الأولى المطبعة الفنية (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٥ ـ ابن ملكون الحضرمي الإشبيلي ـ لأستاذنا الأستاذ الدكتور / محمد عبد النبي عبد المجيد ، الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

٦ ـ أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ـ للدكتور / محمد إبراهيم البنا ـ الطبعة الأولى ـ دار الاعتصام (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م) .

٧ ـ الإحاطة في أخبار غرناطة ـ لسان الدين بن الخطيب (٦٧٦ هـ) تحقيق / محمد عبد الله عنان ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة (١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م) .

٨ ـ الأدب العربي في الأندلس ـ د / عبد العزيز عتيق ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية (١٣٧٦ هـ ـ ١٩٧٦ م) .

٩ ـ ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ـ أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) تحقيق ، د / مصطفى أحمد النماس ـ مطبعة المدني ، القاهرة ـ الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م) .

١٠ ـ أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / هلموت ريتر . استانبول ١٩٥٤م .

١١ ـ أسرار العربية ـ أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) تحقيق/ محمد بهجة البيطار ـ مطبعة الترقي بدمشق الأولى (١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م) .

١٢ ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ـ عبد الباقي عبد المجيد اليماني (٧٤٣ هـ) تحقيق د / عبد المجيد دياب ـ شركة الطباعة السعودية ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

١٣ ـ الأشباه والنظائر النحوية ـ السيوطي (٩١١ هـ) ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) .

١٤ ـ الأصول في النحو ـ أبو بكر بن السراج (٣١٦ هـ) تحقيق د / عبد الحسين الفتلي ـ بغداد أولى (١٩٧٣ م) .

١٥ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهر ـ نشر مكتبة النهضة العربية ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥م .

١٦ ـ الأعلام ـ خير الدين الزركلي ـ بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .

١٧ ــ الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ــ دار الكتب المصرية (١٣٤٥ هـ ــ ١٩٢٧م)، والهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة (١٣٩٤ هـ ــ ١٩٧٤ م) .

١٨ ــ الإقناع في القراءات السبع ــ ابن الباذش (٥٤٠ هـ) تحقيق د / عبد المجيد قطامش ــ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ) .

١٩ ــ أمالي ابن الشجري (٥٤٢ هـ) تحقيق د / محمود محمد الطناحي ــ مطبعة المدني بمصر ــ الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ ــ ١٩٩٢ م) .

٢٠ ــ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ــ أبو البقاء العكبري (٦١٦ هـ) مطبوع على هامش حاشية الجمل على الجلالين .

٢١ ــ إنباه الرواة على أنباه النحاة ــ القفطي (٦٤٦ هـ) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ــ دار الكتب ــ الطبعة الأولى (١٣٦٩ هـ ــ ١٩٥٠ م) .

٢٢ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف ــ الأنباري ــ تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ مطبعة السعادة ــ القاهرة ، الطبعة الرابعة (١٣٨٠ هـ ــ ١٩٦١ م) .

٢٣ ــ البحر المحيط ــ أبو حيان الأندلسي ــ دار الفكر ــ بيروت (١٤١٣ هـ ــ ١٩٩٢ م) .

٢٤ ــ البسيط في شرح جمل الزجاجي ــ ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) تحقيق د / عياد الثبيتي ــ دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ طبعة أولى (١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).

٢٥ ــ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ــ أحمد بن يحيى الضبي (٥٩٩ هـ) دار الكتاب العربي ــ القاهرة ــ طبعة أولى (١٩٦٧ م) .

٢٦ ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ــ السيوطي ــ تحقيق / محمد أبو الفضل ــ دار الفكر ــ بيروت ــ الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م) .

٢٧ ــ تاريخ الفكر الأندلسي ــ آنخل جنثالث ــ ترجمة د / حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ، الطبعة الثانية(١٩٥٥م) .

٢٨ ــ التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله الصيمري تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى ــ طبعة دار الفكر ــ الطبعة الأولى ــ دمشق (١٤٠٢ هـ) .

٢٩ ــ تذكرة النحاة ــ أبو حيان الأندلسي ــ تحقيق د / عفيفي عبد الرحمن ــ مؤسسة الرسالة

ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٣٠ ـ تذكرة الحفاظ ـ الذهبي ـ طبعة دار المعارف بحيدر آباد (١٣٣٣ هـ) .

٣١ ـ التصريح بمضمون التوضيح ـ خالد الأزهري (٩٠٥ هـ) إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ) .

٣٢ ـ الجامع لأحكام القرآن ـ القرطبي (٦٧١ هـ) دار القلم (١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م) .

٣٣ ـ الجني الداني في حروف المعاني ـ المرادي (٧٤٩ هـ) تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ـ حلب (١٩٧٢ م) .

٣٤ ـ حاشية يس على التصريح ـ زين الدين العليمي (١٠٦١هـ) دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ) .

٣٥ ـ حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ـ زين الدين العليمي ـ مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الثانية (١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م) .

٣٦ ـ الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس ـ د / حسن علي حسن ـ مطبعة الخانجي بمصر (١٩٨٠ م) .

٣٧ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـ البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق / عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣٨ ـ الخصائص ـ ابن جني ـ (٣٩٢ هـ) تحقيق / محمد علي النجار ـ دار الكتب ـ القاهرة ، الطبعة الثانية (١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م) .

٣٩ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ د / محمد عبد الخالق عضيمة ـ مطبعة السعادة ، القاهرة (١٣٩٢هـ ـ١٩٧٢م).

٤٠ ـ الدراسات اللغوية في الأندلس ـ تأليف / رضا عبد الجليل الطيار ـ طبع سنة (١٩٨٠ م) دار الطليعة ببيروت ، نشر وزارة الثقافة والإعلام العراقية .

٤١ ـ دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٤٢ ـ دولة الإسلام في الأندلس ـ محمد عبد الله عنان ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م).

٤٣ ــ ديوان أبي النجم العِجْلي ــ صنعة علاء الدين أغا ــ النادي الأدبي بالرياض (١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١ م) .

٤٤ ــ ديوان عنترة . تحقيق / عبد المنعم عبد الرءوف شلبي ، المكتبة التجارية بالقاهرة . بدون تاريخ ، وتحقيق / محمد سعيد مولوي ــ المكتب الإسلامي ، دمشق (١٣٩٠ هـ ــ ١٩٧٠ م) .

٤٥ ــ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ــ ابن بسام (٥٤٢ هـ) تحقيق / إحسان عباس ــ دار الثقافة ببيروت (١٩٧٩م) .

٤٦ ــ الرد على النحاة ــ ابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) تحقيق د / محمد إبراهيم البنا ــ دار الاعتصام ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى (١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م) .

٤٧ ــ رصف المباني في شرح حروف المعاني ــ المالقي (٧٠٢هـ) تحقيق / أحمد محمد الخراط ــ مطبوعات : مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٤ هـ) .

٤٨ ــ السبعة في القراءات السبع لابن مجاهد (٣١٠ هـ) تحقيق د / شوقي ضيف ــ القاهرة (١٩٧٢ م) .

٤٩ ــ شرح الألفية لابن مالك ــ الأشموني (٩٢٩ هـ) ومنه شرح الشواهد للعيني ــ دار إحياء الكتب العربية ــ بدون تاريخ .

٥٠ ــ شرح الألفية ــ ابن عقيل (٧٦٩ هـ) تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ــ الطبعة ١٤ ــ (١٣٨٤ هـ ــ ١٩٨٤ م) .

٥١ ــ شرح التسهيل ــ ابن مالك (٦٧٢ هـ) تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، و د/ محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ــ الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م).

٥٢ ــ شرح جمل الزجاجي ــ ابن عصفور (٦٦٣ هـ) تحقيق د / صاحب أبو جناح ــ بغداد ــ الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠ م) .

٥٣ ــ شرح الصدور لشرح زوائد الشذور ــ البرماوي (٨٣١ هـ) تحقيق د / المهدي إبراهيم عبد العال ــ التركي بطنطا ــ الطبعة الأولى (١٩٩٥ م) .

٥٤ ــ شرح الكافية لابن الحاجب ــ الرضي (٦٨٦ هـ) بيروت ــ الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م) .

٥٥ ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د / عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م .

٥٦ ــ شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣ هـ) عالم الكتب بيروت (بدون تاريخ) .

٥٧ ــ شرح المقدمة الجزولية الكبير ــ الشلوبين (٦٥٤ هـ) تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الثانية (١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٤ م) .

٥٨ ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ ابن عماد الحنبلي (١٠٨٩ هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ــ بيروت .

٥٩ ــ صحيح البخاري ــ دار ومطابع الشعب ــ مصر بدون تاريخ .

٦٠ ــ الصلة في تاريخ علماء الأندلس ــ ابن بشكوال (٧٥٨ هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى (١٩٦٦ م) .

٦١ ــ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (٧٧١ هـ) تحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحي ، و د/ عبد الفتاح الحلو ، طبعة / عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى (١٣٨٣ هـ) .

٦٢ ــ طبقات النحويين واللغويين ــ الزبيدي (٣٧٩ هـ) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار المعارف ــ الطبعة الثانية .

٦٣ ــ عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري ، الطبعة الأولى ببغداد (١٩٧٧م) .

٦٤ ــ غاية النهاية في طبقات القراء ــ ابن الجزري (٨٣٣ هـ) مكتبة الخانجي ــ القاهرة (١٩٣٣ م) .

٦٥ ــ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط ابن الخباز (٦٣٩ هـ) تحقيق / حامد محمد العبدلي ــ بغداد (١٤١١ هـ ــ ١٩٩١ م) .

٦٦ ــ الكتاب ــ سيبويه (١٧٧ هـ) بولاق ١٣٦٠ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

٦٧ ــ الكشاف ــ الزمخشري (٥٣٧ هـ) تحقيق / محمد الصادق قمحاوي ــ مصطفى

البابي الحلبي ــ القاهرة (١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢ م) ٠

٦٨ ــ مجلة المجمع العلمي بدمشق ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٤ هـ) ٠

٦٩ ــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني ، تحقيق الدكتور / عبد الحليم وعلي النجدي والدكتور / عبد الفتاح شلبي ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ٠

٧٠ ــ المخصص في اللغة لابن سيده ــ بولاق (١٣١٦ هـ)٠

٧١ ــ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ــ أبو علي الفارسي ــ تحقيق د / صلاح السنكاوي ــ العاني ــ بغداد ــ بدون تاريخ ٠

٧٢ ــ المساعد على تسهيل الفوائد ــ ابن عقيل ــ تحقيق د / محمد كامل بركات ــ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى (١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥ م) ٠

٧٣ ــ المستوفى في النحو ــ علي بن مسعود الفرخان ــ تحقيق د / محمد بدوي المختون ــ دار الثقافة العربية ــ القاهرة ــ ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧ م ٠

٧٤ ــ معاني القرآن للفراء ، الجزء الأول تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والثاني تحقيق محمد علي النجار، والثالث بتحقيق / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ ــ ١٩٥٥ م) ٠

٧٥ ــ معاني القرآن وإعرابه : للزجاج (٣١١ هـ) تحقيق د / عبد الجليل عبده شلبي ــ دار الحديث ــ القاهرة ــ الطبعة الثانية (١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٧ م) ٠

٧٦ ــ معجم الأدباء ــ ياقوت الحموي (٦٢٦ هـ) دار المأمون ــ القاهرة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م ٠

٧٧ ــ المغرب في حلى المغرب ــ ابن سعيد (٦٧٣ هـ) تحقيق د / شوقي ضيف ، دار المعارف مصر (بدون تاريخ) ٠

٧٨ ــ المغني في تصريف الأفعال ــ محمد عبد الخالق عضيمة ــ دار الحديث ــ القاهرة ، الطبعة الثانية (١٣٨٢ هـ ــ ١٩٦٢ م) ٠

٧٩ ــ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ــ ابن هشام (٧٦١ هـ) ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ مطبعة المدني بالقاهرة (بدون تاريخ) ٠

٨٠ ــ المقتصد ــ شرح الإيضاح ــ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ــ بغداد ــ (١٩٨٢ م) .

٨١ ــ المقتضب ــ للمبرد ــ (٢٨٥ هـ) تحقيق د / محمد عبد الخالق عضيمة ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (القاهرة ــ ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م) .

٨٢ ــ المنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ــ أبو حيان الأندلسي تحقيق / سدني جليذر ــ نيوهافن بأمريكا (١٩٤٧ هـ) .

٨٣ ــ نتائج الفكر في النحو ــ السهيلي (٥٨١ هـ) تحقيق د / محمد إبراهيم البنا ــ دار الرياض للنشر والتوزيع ــ الطبعة الثانية (١٤٠٤ هـ ــ ١٩٨٤ م) .

٨٤ ــ النحو في الأندلس للدكتور / أحمد حسن كحيل ــ الطبعة الأولى (١٩٧٠ م) .

٨٥ ــ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ــ الشيخ محمد طنطاوي ــ تعليق د / عبد العظيم الشناوي و د / محمد عبد الرحمن الكردي ــ السعادة ــ الطبعة الثانية (١٣٨٩ هـ ــ ١٩٦٩ م) .

٨٦ ــ نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ، الشيخ : أحمد بن محمد التلمساني المقري تحقيق د / إحسان عباس ــ دار صادر ، بيروت (١٣٨٨ هـ ــ ١٩٦٨ م) .

٨٧ ــ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ــ أبو حيان تحقيق د / عبد الحسين الفتلي ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ أولى (١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥ م) .

٨٨ ــ النهر الماد من البحر ــ أبو حيان على هامش البحر المحيط .

٨٩ ــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق / أحمد شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ طبعة أولى (١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٨ م) .

٩٠ ــ الوافي بالوفيات ــ صلاح الدين الصفدي ــ دار النشر ــ فيسبادن ، الطبعة الثانية (١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٤ م) .

٩١ ــ وفيات الأعيان وإنباه الزمان لابن خلكان تحقيق د/ إحسان عباس ط / دار صادر، بيروت .

خامساً : فهرس الموضوعات

اسم الموضـــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣ ــ ٥
الفصل الأول **ابن أبي العافية ـ حياته ومذهبه النحوي**	٦ ــ ٢٢
١ ــ اسمه وكنيته	٧
٢ ــ مولده ووفاته	٧
٣ ــ خلط وتوضيح	٩
٤ ــ موطنه ونشأته	١٠
٥ ــ شيوخه	١١
٦ ــ أقرانه ومعاصروه	١٢
٧ ــ تلاميذه	١٣
٨ ــ مكانته العلمية	١٥
٩ ــ مذهبه النحوي	١٦
١٠ ــ النشاط النحوي في الأندلس في عصر ابن أبي العافية	١٨
الفصل الثاني **آراء ابن أبي العافية النحوية**	٢٣ ــ ٥٨
أولاً : آراؤه في المفردات	٢٤
١ ــ رأيه في إعراب الأسماء الستة	٢٤
٢ ــ استعمال " ذات " ظرفاً	٣٣
ثانياً : آراؤه في التراكيب	٣٦
١ــ رأيه في تعيين المبتدأ من الخبر إذا كانا معرفتين	٣٦

اسم الموضـــوع	رقم الصفحة
٢ــ رأيه في اللام الواقعة بعد " إن " المخففة	٤٠
٣ــ رأيه في كسر همزة " إن " وفتحها بعد القسم	٤٤
٤ــ رأيه في العطف على اسم " إن " بالرفع .	٤٧
٥ــ رأيه في إلحاق علامة التأنيث للفعل المسند إلى ضمير المثنى المؤنث	٥٠
٦ــ رأيه في موضع جملة الاستفهام بعد منصوب المتعدى إلى واحد	٥٢
٧ــ رأيه في المشتمل في بدل الاشتمال	٥٥
٨ ــ الفرق بين الرفع والنصب في قول أبي النجم " .... كله لم أصنع "	٥٨
ثالثاً : آرؤه في العوامل	٥٩
ض	٥٩
٢ــ رأيه في العامل في الحال في نحو : هذا زيد قائماً	٦٥
٣ــ رأيه في إعمال المصدر	٦٩
٤ــ رأيه في إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا كان مضافاً	٧١
الفصل الثالث **من إسهاماته في الجانب الصرفي**	٧٤ ــ ٨٠
١ ــ تأصيل ذا الإشارية ووزنها .	٧٤
٢ ــ رأيه في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها	٧٨
الخاتمة	٨١ ــ ٨٤
الفهارس الفنية	٨٥ ــ
أولاً : فهرس الآيات القرآنية	٨٥

اسم الموضـــوع	رقم الصفحة
ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية	٨٩
ثالثاً : فهرس الأشعار	٩٠
رابعاً : فهرس المصادر والمراجع	٩٢
خامساً : فهرس الموضوعات	١٠٠